التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في اليمن دراسة حالة محافظة تعز

إعداد
د. بسيم قائد العريقي
أستاذ إدارة الأعمال والتسويق المساعد
رئيس قسم التسويق- كلية العلوم الإدارية
جامعة تعز – الجمهورية اليمنية

ملخص:

يعد الإنسان هو المورد البشري والعمود الفقري لأي تنمية والمصدر الأكثر قدرة على تحقيق أي تقدم ونمو وتطور سواء كان ذلك على مستوى المنظمات أو الدول، فالرأس المال المادي والتكنولوجيا وغيرها من عناصر الإنتاج لا تعد ميزة تمكن من تحقيق التفوق والنجاح والتنافس على المدى الطويل دون توفر الرأس المال البشري القادر على إدارة وتطوير عناصر الإنتاج تلك وعليه تعد التنمية البشرية هي الاستراتيجية الأكفأ والأقدر على تحقيق أي تنمية مستدامة ونمو اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي.

وقد ظهر جلياً الاهتمام بالتنمية بالبشرية في العالم من خلال المؤتمرات والندوات والتقارير الدولية الدورية ومنها تقارير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية في العالم ومنها أيضا التقرير السنوي للتنمية الإنسانية العربية الذي أصدر أول تقرير له عام ٢٠٠٢م معتمدة على معايير محددة، وهي بذلك تؤدي دورا مهما لقادة الدول والحكومات من خلال تشكيل الأولويات التنموية، وإعادة وضع الخطط وتوجيه الموارد في الاتجاه الذي يخدم ويحسن من عملية التنمية البشرية ومن ثم تحقيق النمو في كافة المجالات المختلفة وهدف البحث في الجانب النظري إلى التعرف على مفهوم التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والتعرف على دليل التنمية البشرية ومؤشرات وأبعاد التنمية البشرية وتحديد طبيعة العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي وفي الجانب التطبيقي هدف البحث إلى وصف الوضع الاقتصادي والتنمية البشرية في اليمن عامة ومحافظة تعز خاصة وتحديد معوقات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في اليمن وسبل علاجها واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد واقع التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في اليمن بشكل عام وفي محافظة تعز بشكل خاص، وخلص الباحث إلى عدد من النتائج التي تم تصنيفها إلى خمسة أجزاء رئيسة ركز الجزء الأول على الجانب النظري والمفاهيمي للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي، بينما ركزت بقية الأجزاء على الجانب التطبيق الميداني حيث خلص الجزء الثاني إلى نتائج التنمية البشرية في الدول العربية واليمن، وركز الجزء الثالث على نتائج النمو الاقتصادي في الدول العربية واليمن، بينما خصص الجزء الرابع لنتائج التنمية البشرية والوضع الاقتصادي في محافظة تعز، وجاء الجزء الخامس ليوضح معوقات التنمية في اليمن وفي الأخير عرض الباحث مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساعد في تحقيق متطلبات التنمية والنمو الاقتصادي في اليمن بشكل عام ومحافظة تعز بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية – النمو الاقتصادي – دليل التنمية البشرية – مؤشرات النمو الاقتصادي – العلاقة بين التنمية والنمو الاقتصادي– معوقات التنمية في اليمن – متطلبات التنمية.

الإطار العام للبحث

أولاً: أهمية البحث

يكتسب البحث أهمية خاصة لما يلي:

- التعرف على مفاهيم التنمية البشرية و النمو الاقتصادي.
- تقييم مؤشرات التنمية البشرية في اليمن مقارنة بدول أخرى.
- وصف الوضع الاقتصادي والتنمية البشرية في اليمن وفي محافظة تعز على وجه الخصوص من خلال الإحصائيات الحديثة .
- تحديد معوقات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في اليمن ومتطلبات علاجها.

ثانياً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- التعرف على مفهوم التنمية البشرية وعناصرها الأساسية.
- التعرف على دليل التنمية البشرية وأبعاد ومؤشرات التنمية البشرية.
- التعرف على مفهوم النمو الاقتصادي ومقاييس هذا النمو.
- تحديد طبيعة العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي.
- وصف الوضع الاقتصادي والتنمية البشرية في اليمن عامة ومحافظة تعز خاصة..
- تحديد معوقات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في اليمن وسبل علاجها.

ثالثاً: منهجية البحث

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد واقع التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في اليمن بشكل عام وفي محافظة تعز بشكل خاص، بناء على المعايير الدولية المعتمدة من الأمم المتحدة وتقارير التنمية البشرية والاقتصادية العربية المتخصصة في هذا المجال.

رابعاً: هيكل البحث

تم تقسيم البحث إلى ستة مباحث تناولت الموضوعات التالية:

المبحث الأول: التنمية البشرية (المفهوم ودليل التنمية البشرية)

المبحث الثاني: التنمية البشرية في اليمن مقارنة بالدول العربية.

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في اليمن مقارنة بالدول العربية.

المبحث الرابع: التنمية البشرية والمؤشرات الاقتصادية في محافظة تعز.

المبحث الخامس: العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي.

المبحث السادس: معوقات التنمية ومتطلباتها في اليمن.

أخيراً: النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

التنمية البشرية

أولاً: مفهوم التنمية البشرية

تعرف التنمية البشرية بأنها " توسيع الخيارات المتاحة لجميع الناس في المجتمع، ويعني ذلك أن تتركز عملية التنمية على الرجال والنساء– وبخاصة الفقراء والفئات الصحية كما أنه يعني " حماية فرص الحياة للأجيال المقبلة ....و.....النظم الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة ".

بينما عرف تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٣، التنمية البشرية بأنها تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس. وتنمية الناس ترتبط بمفهوم تنمية الموارد البشرية من حيث توفير التعليم والصحة والتدريب. في حين أن التنمية من أجل الناس تركز على النمو الاقتصادي وضرورة توزيعه توزيعا عادلاً على مختلف الفئات الاجتماعية، أما التنمية بواسطة الناس، التي شكلت محور التقرير، فهي تمثل المشاركة الشعبية على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية

إن بروز مفهوم تنمية الموارد البشرية، جاء كمُحصلَة لتطور الأفكار الاقتصادية، وليكشف أن البشر همِ صانعوا التنمية وغايتها الحقيقية، لقد زاد الاهتمام بتنمية الموارد البشرية من خلال صدور التقارير السنوية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن التنمية البشرية في العالم، مع المحاولة المستمرة في تطوير هذا المفهوم، ولمقاربته مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات خلال الفترة ١٩٩٠م/٢٠٠١م، إلا أنه أصبح يركز على أهمية تكوين المعارف والمهارات المتنوعة للأفراد وتنمية قدراتهم وجاء تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١م ليركز على أن التنمية البشرية، تتعلق بما هو أكثر بكثير من ارتفاع أو انخفاض الدخول القومية، فهي تتعلق بتوفير بيئة ملائمة يستطيع الأفراد أن يقوموا فيها بتنمية قدراتهم الكاملة، وأن يحيوا حياةً منتجة ومبدعة، تتوافق مع حاجاتهم ومصالحهم.

والمفهوم الجديد جاء ليعيد ربط العلاقَة بين البشر والتنمية، وكرد فعل لتركيز المفاهيم السابقة على الجانب الاقتصادي دون الاجتماعي، وتجاهل وجود العنصر البشري والنظر إليه كوسيلة أو وسائل لزيادة الإنتاج، ليس فقط باعتبار البشر عنصراً من عناصر التنمية، بل أيضاً وقبل كل شيء باعتبارهم غاية التنمية، وغاية التنمية يجب أن تكون رفاهية البشر ليسوا كمنتفعين فقط بل كمشاركين أيضاً، فالغاية تجمع بين إنتاج السلع وتوزيعها من ناحية، وتوسيع القدرات البشرية والانتفاع بها من ناحيةٍ أخرى، فالعملية التنموية عملية ديناميكية شاملة ومتكاملة لا تقتصر على جوانبَ معينة دون غيرها، بل هي متداخلةٌ ومتشعبة مع كافة الظواهر الاجتماعية بما فيها جانب القيم والسلوكيات في المجتمع.

ثانياً: التنمية البشرية المستدامة.. المفهوم والبعد الإنساني

لقد برز مفهوم التنمية البشرية المستدامة بوصفه تركيبة مشكلة من استراتيجية التنمية البشرية كما عبرت عنها تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومفهوم التنمية المستدامة الذي تم تبنيه من قبل مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة منذ عام ١٩٩٢ ونستدل على خلاصة هذه التركيبة الناشئة في التعريف الشامل للتنمية البشرية المستدامة والذي ورد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (التنمية البشرية عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس. ومن حيث المبدأ، فأن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت أما من حيث التطبيق، فقد تبين انه على جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة: هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وان يكتسبوا المعرفة، وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة، فأن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال ..

بيد أن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد. فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس وهي تستمد من الخبرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص القيادة والإبداع، واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي، وضمان حقوق الإنسان.

كما أن غاية التنمية هي تحقيق كرامة الإنسان، فالإنسان هو غاية التنمية وهو محورها، ومن حقه قطف ثمارها، وهذا لا يتأتى إلا بضمان الإنصاف والعدل في توزيع ثمار التنمية، لذلك، فمن أولويات التنمية الاهتمام بالتعليم والصحة، باعتبارهما روافد أساسية للتنمية البشرية المستدامة وبناء الإنسان، فالتنمية التي لا ترتقي بالإنسان مادياً وروحياً لا تعد تنمية مستدامة ولا تنمية تستحق الاستدامة.

هذا فضلاً عن أن الخيارات المتاحة للناس لا يمكن أن تتّسع إلا إذا كانوا في وضع يضمن بقاءهم على قيد الحياة وتمتعهم بالحرية ناحية أخرى، فإن الارتقاء بمستوى الناس التعليمي وأوضاعهم الصحية وزيادة مداخيلهم وضمان حرياتهم الأساسية سيعزّز تنميتهم الإنسانية التي تفضي بالنتيجة، إلى المزيد من أمن الإنسان من هنا، فإن أمن الإنسان والتنمية البشرية مترابطان كل الترابط، ويرفد أحدهما الآخر.

إن أهداف التنمية بمفهومها الواسع أو المركب متعددة، ولا تقتصر على الأهداف الاقتصادية، بل تتعداها إلى أهداف أخرى غير اقتصادية. والسعي لتحقيق التنمية يعني العمل على جبهات متعددة في نفس الوقت لتحقيق هذه الأهداف المتعددة. ومن أهم هذه الأهداف:

١. زيادة إنتاج السلع والخدمات ذات القدرات على إشباع الحاجات الأساسية للبشر، وهو ما يعني تحرير الإنسان من الفقر والعوز والجهل والمرض.
٢. رفع مستوى الحياة البشرية، إضافة إلى التحسن في مستوى إشباع الحاجات الأساسية (شاملة الحاجة إلى العمل) والقضاء على الفقر والتفاوت الكبير في توزيع الدخول والثروات، ومن خلال توفير فرص أفضل لتحقيق الذات لكل البشر وتمكينهم من إطلاق طاقاتهم على العطاء والإبداع، وبما يحقق لكل إنسان الشعور بالانعتاق وبالكرامة الإنسانية والتحرر من استغلال الآخرين واحترام الذات.
٣. إن تحرير الإنسان من الاستغلال والمهانة، من خلال توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته وانطلاقها، ومن خلال إفساح أوسع المجالات لممارسة الحريات وللمشاركة في اتخاذ القرارات، ولا ينفصل عن تحرير المجتمع كله من استغلال المجتمعات الأخرى له، وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وزيادة درجة اعتماد المجتمع على ذاته.

ويشكل إنماء الوعي الاجتماعي بشتى أبعاده الميكانيزم الأساسي لعمليات التنمية المتواصلة لما له من قدرة على تهيئة وتكييف البيئة الاجتماعية بحيث تصبح مرنة بالقدر الكافي لاتخاذ اتجاهات معينة تجاه موضوعات محددة، ذلك الوعي الذي يمثل بمفهومة العام قدرة الإنسان على استيعاب الحقائق والأحداث المحيطة به، من خلال تحديد درجة تفاعل العقل مع متطلبات البيئة أو المجتمع. وذلك الوعي الذي يعد الدور الأساسي للإعلام، ويستخدم الإعلان في المساعدة على إعداد الأفراد لأداء أدوارهم المستقلة بوعي كافي.

ثالثاً: دليل التنمية البشرية

اقترح تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكوين مؤشر للتنمية أطلق عليه مؤشر أو دليل التنمية البشرية، وقد عرف المقصود بالتنمية البشرية بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس. وأعتبر أن أهم هذه الخيارات: (العيسوي، ٢٠٠١)

- الحياة الطويلة الخالية من العلل.
- اكتساب المعرفة.
- التمتع بمعيشة كريمة.

ويعرف دليل التنمية البشرية بأنه دليل مركب يقيس متوسط الانجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق.

وأقترح تقرير التنمية البشرية للأم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١١م، أدلة التنمية البشرية الأربعة المستخدمة في تقرير التنمية البشرية وهي كما يوضحها الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١) أدلة التنمية البشرية وأبعادها ومؤشرات قياسها المستخدمة في تقرير التنمية البشرية للأم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١١.

أدلة التنمية	البعد	المؤشر	الدليل
١)- دليل التنمية البشرية	أ)- مستوى معيشة لائق	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية محسوبا بالدولار الأمريكي)	دليل الدخل القومي الإجمالي
	ب)- المعرفة	- متوسط سنوات الدراسة - متوسط سنوات الدراسة المتوقع.	دليل التعليم
	ج)- حياة مديدة وصحية.	متوسط العمر المتوقع عند الولادة.	دليل متوسط العمر المتوقع
٢)- دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة	أ)- مستوى معيشة لائق	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية محسوبا بالدولار الأمريكي)	دليل الدخل معدلا بعامل عدم المساواة
	ب)- المعرفة	- متوسط سنوات الدراسة - متوسط سنوات الدراسة المتوقع.	دليل التعليم معدلا بعامل عدم المساواة
	ج)- حياة مديدة وصحية.	متوسط العمر المتوقع عند الولادة.	دليل متوسط العمر المتوقع معدلا بعامل عدم المساواة.
٣)- دليل الفوارق بين الجنسين	أ)-الصحة	نسبة وفيات الأمهات	دليل الصحة الإنجابية لدى المرأة
		معدل خصوبة المراهقات	
	ب)- التمكين	السكان الإناث والذكور من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل	دليل تمكين المرأة
		حصة النساء والرجال من مقاعد المجلس النيابي	دليل تمكين الرجل.
	ج)- سوق العمل	معدل مشاركة الرجال والنساء في القوى العاملة.	دليل مشاركة المرأة في سوق العمل. دليل مشاركة الرجل في سوق العمل.

أدلة التنمية	البعد	المؤشر	الدليل
٤)– دليل الفقر المتعدد الأبعاد	أ)– مستوى معيشة لائق	وقود، المراحيض، الكهرباء، الأرض، الأصول، الطهو.	نسبة السكان الفقراء حدة الفقر
	ب)– المعرفة	– سنوات الدراسة. – الأطفال الملتحقون بالدراسة.	
	ج)– الصحة	– التغذية. وفيات الأطفال.	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الإنمائي لعام٢٠١١م.

ويعرض الشكل التوضيحي رقم (١) ملخصاً لكيفية إعداد أدلة التنمية البشرية الأربعة المستخدمة في تقرير التنمية البشرية مع إبراز أوجه التشابه والخلاف بينها . ويعرض النص في الصفحات التالية شرحا مفصلاً لها في هذا الشأن.

شكل رقم (١) قياس أدلة التنمية البشرية.

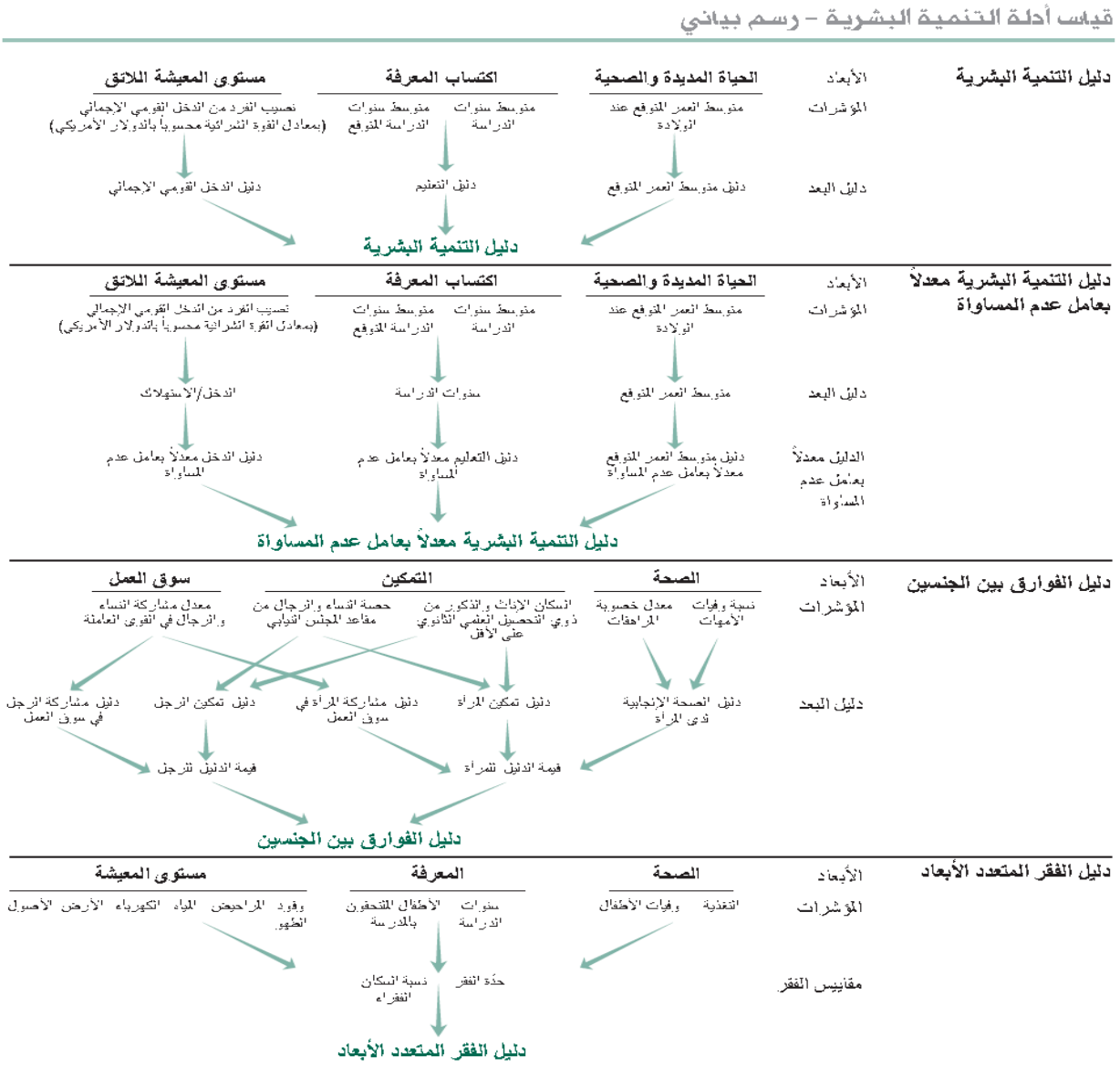

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية،٢٠١١، ص ١٧١.

رابعاً: التنمية البشرية في الدول العربية

يعتبر الرأس المال البشري إلى جانب كل من توطين التقانة والبنية التحتية التقنية أهم ثلاثة مجالات أساسية محددة لمؤشر التنافسية الكامنة كأحد مكونات مؤشر التنافسية العربية إلى جانب المؤشر الرئيسي الثاني مؤشر التنافسية الجارية. يحث يركز مؤشر (التنافسية الجارية) على الأداء الجاري والعوامل المؤثرة عليه، بينما تعني التنافسية الكامنة القدرات عميقة الأثر التي تضمن استدامة هذه التنافسية، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة إذا ما اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف.

ويؤكد تقرير التنافسية العربية لعام ٢٠١٢م أن الدول العربية مازالت تعاني من نقص في مجال التنافسية الكامنة مقارنة بالتنافسية الجارية، وترتفع الفجوة في الدول العربية تدريجياً لتصل أقصاها في موريتانيا، وباستثناء البحرين والإمارات وقطر والأردن، فإن حجم الفجوة يزيد عن ٥٠٪ في كل الدول العربية. وبالرغم من تراجع الفجوة في التنافسية الكامنة من 46٪ إلى 30٪ ، إلا أنها مازالت تشكل تحدياً أساسياً للاقتصادات العربية، ويرجع ذلك إلى ميادين الطاقة الابتكارية و التقانة و البنى التحتية ورأس المال البشري التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة وزمن طويل حتى تظهر نتائج يعتد بها وحتى تحدث تغيرات جوهرية في الهياكل الأساسية والمؤسسات المؤثرة في التنافسية الكامنة.

ويمكن مقارنة الأداء التنموي في الدول العربية خلال مرحلتي برامج التصحيح الهيكلي (١٩٨٠–٢٠٠٠) وإطار التنمية الشاملة (٢٠٠٠–٢٠١٠) ويبين الشكل البياني رقم (٢) والجدول رقم (٢) قيمة مؤشر التنمية البشرية للدول العربية للفترة ١٩٨٠–٢٠١١م ، والذي يبين بوضوح أن المؤشر كان متزايد في جميع الدول العربية ولم يتناقص في أي منها، أي أن جميع الدول العربية حققت نتائج إيجابية على مستوى التنمية البشرية بينما لم يحقق الكثير من الدول العربية نفس النتائج على مستوى معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (٢) مؤشر التنمية البشرية في الدول العربية.

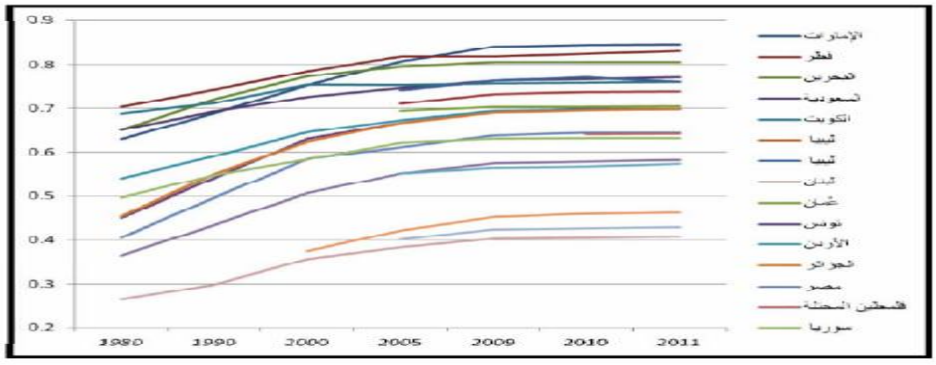

المصدر: الطلافحة، (٢٠١٢)، مجلة جسر التنمية، العدد(١١٣)، السنة الحادية عشر، ص٦.

جدول رقم (٢) قيم مؤشرات التنمية البشرية في الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٠–٢٠١١م.

الدولة	1980	1990	2000	2005	2009	2010	2011
الإمارات	0.629	0.690	0.753	0.807	0.841	0.845	0.846
قطر	0.703	0.743	0.784	0.818	0.818	0.825	0.831
البحرين	0.651	0.721	0.773	0.795	0.805	0.805	0.806
السعودية	0.651	0.693	0.726	0.746	0.763	0.767	0.770
الكويت	0.688	0.712	0.754	0.752	0.757	0.758	0.760
ليبيا	..	..	..	0.741	0.763	0.770	0.760
لبنان	..	..	..	0.711	0.733	0.737	0.739
عُمان	..	..	..	0.694	0.703	0.704	0.705
تونس	0.450	0.542	0.630	0.667	0.692	0.698	0.698
الأردن	0.541	0.591	0.646	0.673	0.694	0.697	0.698
الجزائر	0.454	0.551	0.624	0.667	0.691	0.696	0.698
مصر	0.406	0.497	0.585	0.611	0.638	0.644	0.644
فلسطين المحتلة	..	..	..	-	..	0.640	0.641
سوريا	0.497	0.548	0.583	0.621	0.630	0.631	0.632
المغرب	0.364	0.435	0.507	0.552	0.575	0.579	0.582
العراق	..	..	..	0.552	0.565	0.567	0.573
اليمن	..	..	0.374	0.422	0.452	0.460	0.462
جيبوتي	..	..	..	0.402	0.425	0.427	0.430
السودان *	0.264	0.298	0.357	0.383	0.403	0.406	0.408

المصدر: الطلافحة، (٢٠١٢)، مجلة جسر التنمية، العدد(١١٣)، السنة الحادية عشر، ص١٤.

خامساً: الفقر البشري

مفهوم الفقر البشري أشاع استخدامه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعبير عن حرمان المرء من القدرات والفرص، ويمكن قياس الفقر البشري باستخدام " دليل الفقر البشري "، هذا الدليل هو مجموعة مركبة من المعايير قوامه ثلاثة مكونات: (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٩، ص١١٦)

- طول العمر: ويتعلق باحتمالات البقاء على قيد الحياة ويقاس بنسبة السكان الذين لا يتوقع أن يبلغوا الأربعين من العمر.
- المعرفة: ويشير إلى عدم إلمام المرء بالقراءة وأساليب التواصل، ويقاس بمعدل الأمية بين البالغين.
- مستوى المعيشة: وهو عبارة عن قيمة مركبة تقاس بنسبة السكان الذين لا يحصلون على المياه النظيفة، ونسبة الأطفال ناقصي الوزن ممن هم دون سن الخامسة من العمر.

وبموجب دليل الفقر البشري تصنف البلدان التي تحصل على أقل من 10 في المائة في مرتبة متدنية على سلم الفقر البشري والبلدان التي تحصل على أكثر من 30 في المائة في مرتبة مرتفعة، أما النسب المئوية الواقعة بين هذين المعيارين فتشير إلى درجة ما من حالات الفقر البشري المتوسطة.

تضمّ البلدان العربية التي تسجل نسبة 30 في المائة أو أكثر بمعيار دليل الفقر البشري ثلاثة بلدان من فئة الدخل المنخفض، وواحدًا من فئة الدخل المتوسط المنخفض :السودان (34 ٪)، اليمن (36.6 ٪)، موريتانيا (35.9 ٪)، المغرب (31.8٪) وفي كل هذه البلدان تقريبًا تسجّل درجة كبيرة من فقدان الأمن في مكوِّن التعليم ممثَّلاً بمعدل الأمّيّة بين البالغين (بقيمة تتجاوز

30في المائة) وإضافةً إلى ذلك، يؤدّي انعدام الأمن الناجم عن الافتقار إلى المياه النظيفة وتغذية الأطفال دورًا مؤثراً في السودان وموريتانيا واليمن.

وإزاء الهبوط في معدلات الفقر المدقع ينخفض بمرور الوقت كذلك انعدام الأمن الناجم عن الفقر البشري ففي الفترة ما بين العامين 1996و 1998 ، وفي العام 2005 ، انخفضت نتيجة " دليل الفقر البشري " في كل البلدان العربية بنسبة الثلث تقريبًا، وتدنّت قيمته من 33 ٪ إلى 22.2 ٪، وكانت البلدان ذوي فئة الدخل المرتفع والدخل المتوسط المرتفع هي التي أنجزت الجانب الأكبر من هذا الانخفاض. ومع ذلك تظهر مقارنة البلدان العربية بالبلدان النامية الأخرى أن المجموعة الأولى كان يمكن أن تقّدم أداءً أفضل في ما يتعلق بدليل الفقر البشري بما لديها من مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التنمية البشرية ، فالإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، تحتل المرتبة 31 على دليل التنمية البشرية، غير أنها تقل بثلاثة أضعاف عن هنغاريا في مجال الفقر البشري، علما بأن الأخيرة تحتل المرتبة 38 على " دليل التنمية البشرية "، ويصحُّ ذلك على أكثر البلدان العربية الأخرى ما عدا الأردن و سورية ولبنان. ويُعزى أداء البلدان العربية الضعيف نسبيًّا في هذا المجال مقارنةً ببلدان أخرى في وضع مماثل على " دليل التنمية البشرية " إلى معدلات الأمّيّة المرتفعة بين البالغين فيها، و إلى حد ما، إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية فيها بين الأطفال ممن هم دون الخامسة من العمر.

حيث نجد أعلى نسبة وفيات للأطفال دون سن الخامسة في كل من العراق وتليها كل من اليمن والسودان، حيث تبلغ في العراق 125 لكل 1000 طفل، وتليها اليمن حيث تبلغ 111 لكل 1000 طفل، وهو يتجاوز المعدل العالمي لعام ٢٠٠٤م البالغ 82 وأكثر من ضعف معدل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والوضع نفسه تجده في السودان. (المجلس العربي للطفولة والتنمية، ٢٠٠٤)

سادساً: التنمية البشرية في اليمن

يبين تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العالم عام ٢٠١١م، أن اليمن احتلت المرتبة 154 في قيمة مؤشر دليل التنمية البشرية من بين 187 بلداً، حيث تحتل اليمن مرتبة متدنية في دليل الفوارق بين الجنسين من بين 147 بلداً، حيث لم تتجاوز نسبة النساء اللواتي أنهين مرحلة التعليم الثانوي 7,6٪ مقابل 24,4٪ من الرجال، ولا تشغل النساء سوى 0,7٪ من مقاعد المجالس التشريعية، ولا تشكل سوى 20٪ من مجموع القوى العاملة بأجر، مقابل 74٪ من الرجال.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١١)

كما تشير إحصاءات مسح ميزانية الأسرة متعدد الأغراض لعام ٢٠٠٥–٢٠٠٦م، أن نسبة الأمية في اليمن بلغت حوالي (40,7٪)، وبلغ معدل سؤ التغذية بين الأطفال ممن هم دون الخامسة من العمر حوالي (45,6٪) عام ٢٠٠٣ و حوالي (42,9٪) عام ٢٠٠٥م. كما بلغ معدل السكان في اليمن الذين يمكنهم بصورة مستدامة الحصول على المياه المأمونة – الصالحة للشرب حوالي (43٪) عام ٢٠٠٣م، وأرتفع إلى (59٪) عام ٢٠٠٦م. والجداول التالية رقم (٣)، (٤) ، (٥) توضح ذلك .

جدول رقم (٣) مؤشر: معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للسكان حسب الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة

Indicator (8.) Literacy rate of 15-24 year-olds

المصدر	فئة فرعية	وحدة قياس البيانات	قيمة البيانات	فترة زمنية
Source	Subgroup	Unit	Data	Time period
YEM_CSO_HBS_2005_2006	الإجمالي/total	%	71.0	2005
YEM_CSO-CENSUS_2004	الإجمالي/total	%	69.8	2004
YEM_CSO_MPHP_Yemen_Family_Health_Survey_2003	الإجمالي/total	%	67.8	2003
Inter.Devlop . Ind . World Bank	الإجمالي/total	%	68.0	2002
Inter.Devlop . Ind . World Bank	الإجمالي/total	%	66.0	2001
YEM_minsitry of Education 2001	الإجمالي/total	%	64.4	2000

التعريف:

معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة في الفئات العمرية ١٥-٢٤ هو النسبة المئوية للشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٤ الذين يستطيعوا قراءة وكتابة عبارة قصيرة وسهلة عن حياتهم اليومية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في الجمهورية اليمنية،٢٠١٠، ص٩٠.

جدول رقم (٤) مؤشر: معدل انتشار نقص الوزن بين الأطفال الذين أعمارهم أقل من خمس سنوات خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥م

Indicator 4. Prevalence of underweight children under five years of age

المصدر	فئة فرعية	وحدة القياس	قيمة البيانات	فترة زمنية
Source	Subgroup	Unit	Data	Time period
YEM_CSO_HBS_2005/2006	الإجمالي/ total	%	42.9	2005
YEM_CSO_MPHP_Yemen_Family_Health_Survey_2003	الإجمالي/ total	%	45.6	2003
YEM_CSO_MPHP_Yemen_Family_Health_Survey_2003	ذكور/ males	%	46	2003
YEM_CSO_MPHP_Yemen_Family_Health_Survey_2003	إناث/ female	%	45.1	2003

فترة زمنية	قيمة البيانات	وحدة القياس	فئة فرعية	المصدر
2003	36.7	%	حضر/ urban	YEM_CSO_MPHP_Yemen_Family_Health_Survey_2003
2003	47.9	%	ريف/rural	YEM_CSO_MPHP_Yemen_Family_Health_Survey_2003

التعريف:

قياس العلاقة بين الوزن والعمر يعتبر أحد الأدوات لمعرفة نقص الوزن والذي يعبر بدوره عن سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة، انتشار سوء التغذية بين الأطفال (الوزن بالنسبة للعمر) يقاس بنسبة الأطفال دون الخامسة الذين وزنهم بالنسبة لعمرهم يكوَن أكثر من انحرافين معياريين (بالسالب) عن الوسط الحسابي للتوزيع الطبيعي لمقياس الوزن بالنسبة للعمر وقد صاغها المركز الوطني للإحصاءات الصحية/منظمة الصحة العالمية المقر من منظمة الصحة العالمية حسب خصوصية كل بلد.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في الجمهورية اليمنية، ٢٠١٠، ص٨٣.

كما يوضح الجدول رقم (٥) نسبة السكان في اليمن الذين يمكنهم بصورة مستدامة الحصول على المياه المأمونة – الصالحة للشرب.

جدول رقم (٥) مؤشر: نسبة ٪ السكان في اليمن الذين يمكنهم بصورة مستدامة الحصول على المياه المأمونة – الصالحة للشرب خلال الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٦م

فترة زمنية	قيمة البيانات	وحدة قياس البيانات	فئة فرعية	المصدر
Time period	Data	Unit	Subgroup	Source
2006	52.0	%	ريف/Rural	YEM – MPHP – MICS -2006
2006	74.0	%	حضر/Urban	YEM – MPHP – MICS -2006
2006	59.0	%	الإجمالي/total	YEM – MPHP – MICS -2006
2004	35	%	ريف/Rural	YEM_CSO_Census_2004
2004	91	%	حضر/Urban	YEM_CSO_Census_2004
2004	50.6	%	الإجمالي/total	YEM_CSO_Census_2004
2003	28	%	ريف/Rural	YEM_CSO_MPHP_Yemen_Family_Survey_2003
2003	82.0	%	حضر/Urban	YEM_CSO_MPHP_Yemen_Family_Survey_2004
2003	43.7	%	الإجمالي/total	YEM_CSO_MPHP_Yemen_Family_Survey_2005

التعريف:

تعرف نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للمياه في الحضر والريف بأنها النسبة المئوية من السكان الذين ينتفعون بأي من الأنواع التالية لإمدادات مياه الشرب: المياه المنقولة عبر أنابيب، والمناهل العامة والآبار المحفورة أو المضخات من بئر محمية او من ينبوع محمي أو من المياه المجمعة من المطر و المياه المعباه بقوارير – وأيضاً إذا كان المصدر المتوفر الثانوي محسن).

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في الجمهورية اليمنية، ٢٠١٠، ص١٢٢.

ويوضح الجدول رقم (٦) معالم دليل التنمية البشرية في اليمن حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١١م.

جدول رقم (٦) معالم دليل التنمية البشرية في اليمن عام ٢٠١١م

البعد	قيمة المؤشر	الحد الأقصى المسجل	الحد الأدنى
دليل التنمية البشرية	0.462	0.943 النرويج	0.286
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (السنوات)	65.5	83.4 اليابان 2011	20.0
متوسط سنوات الدراسة	2.5	13.1 التشيك 2005	0
متوسط سنوات الدراسة المتوقع	8.6	18.0	0
دليل التعليم المركب	0.307	0.978 نيوزيلندا 2010	0
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية سنويا بالدولار الأمريكي)	2.213	107.721 قطر 2011	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١١، ص١٧٢.

كما نستعرض في الجدول التالي رقم (٧) خلاصة أبعاد وقيم مؤشرات التنمية البشرية في اليمن لعام ٢٠١١م.

جدول رقم (٧) ملخص أبعاد وقيم مؤشرات التنمية البشرية في اليمن لعام ٢٠١١م

أدلة التنمية	البعد	المؤشر	قيمة المؤشر
١)– دليل التنمية البشرية 0.462	أ)– مستوى معيشة لائق	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية محسوبا بالدولار الأمريكي)	2.213
	ب)– المعرفة	– متوسط سنوات الدراسة – متوسط سنوات الدراسة المتوقع.	2.5 8.6
	ج)– حياة مديدة وصحية.	متوسط العمر المتوقع عند الولادة.	65.5
٢)– دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة 0.312	أ)– مستوى معيشة لائق	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية محسوبا بالدولار الأمريكي) معامل جيني للدخل (2000-2011)	دليل الدخل معدلاً بعامل عدم المساواة 0.365 37.7
	ب)– المعرفة	– متوسط سنوات الدراسة – متوسط سنوات الدراسة المتوقع.	دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة 0.155
	ج)– حياة مديدة وصحية.	متوسط العمر المتوقع عند الولادة معدلاً بعامل عدم المساواة.	0.537

أدلة التنمية	البعد	المؤشر	قيمة المؤشر
٣)– دليل الفوارق بين الجنسين	أ)–الصحة	نسبة وفيات الأمهات لكل (100,000) ولادة حية	(2008)،366(2011)*
		معدل خصوبة المراهقات	78.8
	ب)– التمكين	السكان الإناث والذكور من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل	7,6٪ للإناث، (2010) 24,4٪ للذكور(2010)
		حصة النساء والرجال من مقاعد المجلس النيابي	0,7٪ للإناث، 99,3٪ للرجال
	ج)– سوق العمل	معدل مشاركة الرجال والنساء في القوى العاملة.	20٪ للإناث، (2009) 74٪ للرجال.(2009)
٤)– دليل الفقر المتعدد الأبعاد 0.283 (2006)	أ)– مستوى معيشة لائق	– المياه النظيفة، الصرف الصحي المحسن ، الوقود الحديث، – نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر 1.25 دولار بمعادل القوة الشرائية (بالنسبة المئوية) – خط الفقر الوطني (بالنسبة المئوية)	31.9٪، 25.7٪، 28.4%،(2006) 17.5٪ (2000-2009) 34.8٪ (2000-2009)
	ب)– المعرفة	– سنوات الدراسة. – الأطفال الملتحقون بالدراسة.(في المرحلة الابتدائية نسبة مئوية)	85.4 (2001-2010)
	ج)– الصحة	– التغذية. – وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل(1000).من المواليد الأحياء	(43٪) (2005)** 66 (2009)

المصدر: تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١١م.

المصدر: وزارة الصحة العامة والسكان، التقرير الإحصائي الصحي السنوي للعام ٢٠١١م.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في الجمهورية اليمنية، ٢٠١٠، ص٨٣.

المبحث الثالث

النمو الاقتصادي

أولاً: النمو الاقتصادي في الدول العربية

اهتمت الدول العربية بالتخطيط التنموي منذ الستينيات من القرن الماضي وبعد الاستقلال مباشرة حيث مر التخطيط التنموي في الدول العربية بمراحل ثلاثة هي:

١. مرحلة التخطيط الشامل (١٩٦٠–١٩٧٣) والذي انتهى مع بداية الثمانينات من القرن الماضي.
٢. مرحلة التصحيح الهيكلي (١٩٨٠–٢٠٠٠) والتي انتهت مع نهاية القرن الماضي.
٣. مرحلة إطار التنمية الشاملة(٢٠٠٠–٢٠١٠) والتي بدأت منذ بداية القرن الحالي.

في المرحلة الأولى والثانية كان الهدف الرئيسي للتنمية في الدول العربية تحقيق معدل النمو اللازم لتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للمواطن في الدول العربية، لذلك فإن معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي هذا سيستخدم كمؤشر

لتقييم ما حققته الدول العربية وذلك من خلال مقارنة مع معدلات نمو مرجعية مقبولة، ويمكن اعتماد معدل النمو اللازم لمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة التخطيط 20 عاماً يقابل معدل نمو (3,5٪) أو 30 عاما يقابل معدل نمو (2,3٪) كمؤشر مقبول لمقارنة معدل النمو اللازم لتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للمواطن في الدول العربية.

وتشكّل الدرجة العالية من التقلب في نمو الاقتصاد العربي دليلاً واضحًا على ضعف هذا الاقتصاد. وكان النمو الاقتصادي في مختلف البلدان العربية يتسم بالركود شبه الكامل على مدى عقدين ونصف العقد بعد العام 1980 ، ووفقًا لبيانات البنك الدولي، فإن نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلّي الإجمالي في البلدان العربية لم يتجاوز 6.4 في المائة طوال أربعة وعشرين عامًا بين العامين 1980 و 2004 (أي أقل من 0.5 ٪ سنويًّا.)

لقد خلّف النمو المرتكز على النفط أسسا بنيوية ضعيفة في الاقتصادات العربية إذ تحوّل العديد من البلدان العربية بصورة متزايدة إلى الاقتصادات القائمة على الاستيراد والخدمات. وتقع أنواع الخدمات في البلدان العربية في الحلقات الدنيا من سلسلة القيمة المضافة، وهي تضيف أقل القليل إلى التنمية المعرفية وتحصر تلك البلدان في مراتب متدنية في الأسواق العالمية، ويستمر هذا الاتجاه على حساب الزراعة والتصنيع والإنتاج الصناعي العربي، وتتجلّى الهشاشة البنيوية الناجمة عن النمو المرتكز على النفط في الانخفاض الظاهر في نصيب القطاعات الإنتاجية غير النفطية (الزراعة والتصنيع) في الناتج المحلي الإجمالي في كل البلدان العربية، باستثناء فئة الدخل المرتفع. والواقع أن البلدان العربية كانت في العام 2007 أقل تصنيعا منها قبل أربعة عقود.

وكان للأحداث التي تشهدها الدول العربية منذ ديسمبر ٢٠١٠م تأثير على النمو، فنمو الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هبط إلى 1,9٪ في السنة المالية ٢٠٠٩م ثم أرتفع إلى 4,4٪ في السنة المالية ٢٠١٠م، قبل أن يهبط مرة أخرى بسبب الأحداث السياسية في السنة المالية ٢٠١١م.

والجدول رقم (٨) يوضح متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في الدول العربية للفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٧م.

جدول رقم (٨) متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد للفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٧م

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى الفرد ١٩٨٠–٢٠٠٠	متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد ٢٠٠٠–٢٠٠٧		
	أقل من صفر	بين صفر – ٢.٣٪	أكثر من ٢.٣٪
أقل من صفر	الصومال (2.5,-0.4-) جزر القمر (0.9,-0.1-) جيبوتي (0.1,-1,9-)	الجزائر (0.1,2.6-) العراق (0.1,1.0-) الأردن (1.1,2.2-) السعودية (3.2,0.9-) موريتانيا (0.2,1.4-)	الإمارات (2.5,4.0-) قطر (0.4,5.3-) ليبيا (5.4,4.5-) الكويت (1.2,2.3-) البحرين (0.6,4.0-)
بين صفر – ٢.٣٪		عمان (2.1,1.0) المغرب (0.9,2.1) لبنان (0.0,0.2)	سوريا (1.0,2.3) السودان (1.3,6.3)
أكثر من ٢.٣٪			مصر (3.9,2.8) تونس (2.9,4.1)

المصدر: الطلافحة، (٢٠١٢)، مجلة جسر التنمية، العدد(١١٣)، السنة الحادية عشر، ص١٣.

ويعكس ارتفاع معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى حد كبير العجز في معدل النمو. فإذا كانت الصين تحقق نموا بنسبة 10٪ على مدى عشر سنوات وتواجه معدلات بطالة تصل إلى 5٪ – فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الصورة المعكوسة لذلك إذ تنمو بمعدلات تصل إلى 5٪ بينما تعاني معدلات من البطالة تزيد على 10٪.

ثانياً: النمو الاقتصادي في اليمن

فيما يلي مجموعة من المؤشرات بحسب ما توفر للباحث من بيانات لقياس الوضع الاقتصادي في اليمن:

مؤشر البطالة في اليمن:

تراوحت نسبة البطالة الوطنية في اليمن من15٪ إلى 40٪عام 2010، رغم احتمال وصولها إلى نسبة 70٪ عام 2011 ويعمل اليمنيون المستقرون في مناطق ريفية- وهم أكثر من 70% من السكان - في الزراعة غالبا. أما اليمنيون ذوو الأعمال في بيئة حضرية فيرجح عملهم في الصناعات التحويلية أو التجارة أو تقديم الخدمات ويرسل العديد منهم أي زوائد دخل إلى قراهم الأصلية للمساعدة في دعم النفقات اليومية لأسرهم .ويتلقى معظم الأسر كذلك بعض الدعم من أقارب في الخارج عبر وكالات تحويل أو مصارف .لكن القليل فقط قادر على فتح خط ائتماني – فأقل من أربعة بالمائة من سكان البلاد يستخدم المصارف، ولأقل من مائة وثلاثين ألف شخص وصول لائتمان .

وفي المتوسط، تنفق الأسر اليمنية الريفية نحو 55٪ من دخلها على الغذاء والماء والطاقة، مع احتمال إنفاق الأسر الفقيرة ما يصل إلى70٪. ورغم مستويات العمل العالية في القطاع الزراعي فإن معظم الغذاء يستورد، بينما يحصل معظم ماء الشرب– خاصة في الأرياف - باستخدام مضخات تعمل بالديزل .ويلبى معظم احتياجات الطاقة من أسطوانات الغاز النفطي المسال، وفي حال الأسر الأفقر من حرق الحطب.

ونسبة كبيرة من القوى العاملة الفعلية الموجودة في سوق العمل، هي عمالة غير ماهرة، كما أرتفع معدل النمو السكاني حوالي 3,5 ٪، وارتفعت نسبة اللذين تقل أعمارهم عن 75 سنة إلى 50,3٪ من إجمالي السكان، وارتفعت بالتالي نسبة الإعالة، الأمر الذي استدعى مضاعفة الأعباء على الأفراد العاملين، وأن تكون لديهم المؤهلات والكفاءات، التي تمكنهم من الاستمرار في أعمالهم، وتتميز بإنتاج أفضل وأوفر يكفي لإعالة الأسرة.

ويمثل النمو السريع في قوة العمل مشكلة، ولهذا فمن أجل تشغيل جميع الشباب الباحثين عن عمل ينبغي أن تكون معدلات النمو الاقتصادية أعلى كثيرا أو أن تزيد استجابة التوظيف للنمو عن المتوسط. ويرتبط تحقيق النمو وخلق الوظائف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتوجيه الثروة الهائلة من الموارد البشرية إلى الاستخدامات الإنتاجية. ومن ثم فإن سياسات العمل وحدها لن تؤثر كثيرا في حل مشكلة البطالة لأن تشوهات أخرى تحول دون توظيف العمالة بشكل فعال. إن تحفيز التوظيف في القطاع الخاص الكثيف العمالة يشكل عنصرا جوهريا، في مقابل الحوافز الحالية التي تشجع الاستخدام المفرط للوقود والتوظيف في القطاع العام.

والجداول رقم (٩) ، (١٠) توضح نسبة البطالة ومعدلات النمو السكاني في اليمن.

جدول رقم (٩) نسبة البطالة في اليمن خلال الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠١٠ م

السنة	تعداد	تقديرات					
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
نسبة البطالة٪	16.2	16	15.7	15,3	15	14.6	14,6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، اليمن في أرقام، أكتوبر ، ٢٠١٠م، ص ٢١–٢٤.

جدول رقم (١٠) معدل نمو السكان في اليمن خلال الفترة من ٢٠٠٤–٢٠١١م

السنة	تعداد ١٩٩٤	تعداد ٢٠٠٤	تقديرات ٢٠٠٩	*٢٠١٠	*٢٠١١
معدل نمو السكان	3.7	3.1	2.9	3.16	3.11

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، اليمن في أرقام، أكتوبر ، ٢٠١٠م، ص ١٩.

- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:

فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي تشير الإحصاءات أن بين عامي 2000 و 2009 ، شكلت بشكل مباشر حصة قطاع النفط والغاز بما في ذلك التكرير، 20 - 30% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في اليمن، و 80 - 90٪ من صادراته، و- 80 70٪ من إيرادات الحكومة، فهذا القطاع، والذي شمل منذ 2010 تصدير الغاز الطبيعي المسال، وهو المصدر الرئيسي لليمن من النقد الأجنبي . لكن إنتاج النفط في هبوط حاد، وقد قدر عدة محللين في السنوات الأخيرة أن الضغوط الديموغرافية والاقتصادية إلى جانب تراجع الإنتاج ستحول اليمن إلى دولة مستوردة للنفط بحلول عام 2020 ، إن لم يكن قبله.

والجدول رقم (١١) يوضح) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاد الكلي في اليمن خلال الفترة ٢٠٠٢–٢٠١١م.

جدول رقم (١١) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاد الكلي في اليمن خلال الفترة ٢٠٠٢–٢٠١١م

معدلات النمو ٪	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الناتج المحلي الإجمالي	3.93	3.74	3.97	5.59	3.17	3.33	3.64	3.86	7.7	-10.47

المصدر : البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/country/yemen-republic

ويرجح أن يبلغ الدخل من مشروع رئيسي للغاز الطبيعي المسال– الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال -أكثر بقليل من- 300 250 مليون دولار سنويا في الأعوام 2010 – 2015. وسيقدم دعما لإيرادات الحكومة تشتد الحاجة إليه، لكنه لن يكفي لتغطية تراجع الإيرادات المرتبط بتراجع إنتاج النفط .وخلال ذلك، فإن تكلفة الواردات تزداد تماشيا مع أسعار السلع العالمية– والتي ازدادت بمعدل 12,9 بالمائة سنويا بين 2001 و 2010 وفق صندوق النقد الدولي - في حين كان ميزان الدولة التجاري سلبيا منذ عام 2007. وازداد عجز اليمن التجاري من 1 مليار دولار إلى 2,7 مليار دولار بين 2008 و 2010. وكان

للحكومة عجز ميزانية متعاقب في أعوام 2007 – 2010 ، حيث تجاوز الإنفاق الدخل .أما حساب الدولة الجاري– ميزان المبادلات الدولية في السلع والخدمات والتحويلات وسداد الديون – فكان كذلك سلبيا منذ 2007 نتيجة لتراجع إنتاج النفط وزيادة طلب السلع من الخارج. وقد جذب اليمن القليل من الاستثمار الأجنبي المباشر، نحو 1,9 مليار دولار في ذروته عام 2008، مع خروج رأسمال يفهم أنه يفوق بكثير ذاك المبلغ . وقد وضعت هذه العوامل ضغطا على قيمة الريال ، وكذلك على احتياطي النقد الأجنبي في البنك المركزي اليمني، والذي هبط من أكثر من 8 مليارات دولار عام 2008 إلى نحو 3,2 مليار دولار في يوليو2011 . (بيتر سلزبري،٢٠١١، ص٦)

والجداول رقم (١٢)، (١٣) توضح مستويات الدخل ومتوسط نصيب الفرد في اليمن من الناتج المحلي والناتج القومي الإجمالي.

جدول رقم (١٢) متوسط ومعدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن خلال الفترة ٢٠٠٣–٢٠١١م

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية دولار أمريكي	659	692.7	811	896	986.7	1189.6	1077	1290.6	1361
معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوياً)	0.60	0.82	2.40	0.07	0.23	0.53	0.74	4.45	-13.17

جدول رقم (١٣) متوسط ومعدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في اليمن خلال الفترة ٢٠٠٣–٢٠١١

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي(طريقة الأطلس بالأسعار الجارية دولار أمريكي)	530	600	690	780	870	980	1070	1160	1070
معدل النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي٪ سنوياً	-0.55	-0.27	2.49	3.57	0.49	-0.409	3.408	2.82	___

ويمكن تلخيص الوضع الاقتصادي في اليمن خلال عام ٢٠١١م كما بينته تقارير البنك الدولي في النقاط التالية:

- سجَّل النشاط الاقتصادي انكماشا نسبته 11٪ في عام ٢٠١١، ويُقدَّر أن مُعدَّل البطالة تضاعف من مستواه الذي بلغ 14,6٪ في عام ٢٠١٠. بل إن مُعدَّل البطالة في صفوف الشباب أكبر كثيرا، ويُقدَّر أنه بلغ 60٪.

- ارتفعت أيضا أسعار الغذاء والمستهلكين ارتفاعا حادا، وتظهر البيانات الرسمية للأسعار أنه حدثت قفزة كبيرة في مُعدَّل التضخم السنوي إلى 23٪ في نهاية عام ٢٠١١.
- تشير التقديرات إلى ارتفاع نسبة الفقر التي تفاقمت بالفعل وقت الأحداث من 42 ٪من مجموع السكان في عام ٢٠٠٩ إلى 54,5 ٪ في عام 2011.
- 10ملايين يمني، أو أقل قليلا من نصف السكان، يفتقرون إلى الأمن الغذائي.
- قرابة مليون طفل تحت سن الخامسة يعانون من سوء تغذية حاد.
- يمكن إرجاع الآثار السلبية الخطيرة والمباشرة لأحداث عام ٢٠١١ على صحة الأفراد ورفاهيتهم مباشرة إلى التدهور الحاد في أوضاع التنمية في اليمن، ولاسيما على صعيد الخدمات الاجتماعية الأساسية.
- يعيش أكثر من 47٪ من سكان البلاد على أقل من دولارين في اليوم
- زادت معدلات الفقر بنسبة 10٪ تقريبا نتيجة أزمتي الغذاء والطاقة العالميتين.
- - وصلت مستويات الفقر في المناطق الريفية إلى 49,8 ٪ وفي مناطق الحضر إلى 31,1 ٪.
- يعاني 46 ٪ من الأطفال في سن الخامسة من نقص في الوزن نتيجة سوء التغذية.
- لا تتجاوز نسبة السكان ممن يستطيعون الحصول على مياه الشرب الآمنة 36 ٪.
- تواجه مكامن المياه الجوفية في المراكز الحضرية الرئيسية، مثل العاصمة صنعاء، خطر النضوب خلال السنوات العشرين القادمة.
- ينمو السكان بنسبة 3 ٪ سنويا مقارنة بمتوسط النمو في المنطقة البالغ 1,7 ٪.
- بمعدل النمو الحالي للسكان ، يتوقع أن يزيد عدد السكان من 22 مليون إلى 50 مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٥.
- تقل أعمار 50 ٪ من السكان تقريبا عن 15 عاما.
- معدلات عالية من البطالة، خاصة بين الشباب.
- تشكل المرأة 0,6 ٪ فقط من القوى العاملة.
- معدل تعليم الذكور لا يزيد عن 5,9 سنوات مقابل 1,3 سنة للإناث.
- يشكل النفط ثلث إجمالي الناتج المحلي ونحو ثلاثة أرباع الإيرادات الحكومية و90 ٪ من الصادرات. يكفي ما يمتلكه اليمن من احتياطيات نفطية بالمعدلات الحالية لاستخراجه ما بين 10 سنوات و12 سنة.
- بسبب الصراع الداخلي المستمر، تم تشريد 144 ألف شخص في جنوب ووسط اليمن منذ مايو/أيار ٢٠١١.

المبحث الرابع

التنمية البشرية والأوضاع الاقتصادية في محافظة تعز

أولاً: نبذة تعريفية عن محافظة تعز

تقع محافظة تعز إلى جنوب العاصمة صنعاء، وتبعد عنها بحوالي (256) كيلو متراً، وتحتل محافظة تعز المرتبة الأولى من حيث عدد سكان الجمهورية، وفقا لنتائج التعداد السكاني لعام٢٠٠٤م حيث بلغ عدد السكان (2393425) وينمو السكان بمعدل (2,47%) سنوياً، إذ يشكل سكانها ما نسبته (12.16%) من سكان الجمهورية، وعدد مديرياتها (23) مديرية،

ومدينة تعز التي يحتضنها جبل صبر مركز المحافظة، وتتميز المحافظة بتنوع نشاطها الاقتصادي والزراعي؛ حيث يزرع فيها بعض المحاصيل الزراعية كالحبوب والخضروات، والفواكه، إلى جانب الثروة الحيوانية وصيد الأسماك في ساحل مدينة المخا، فضلاً عن ممارسة النشاط الصناعي، حيث يوجد في المحافظة العديد من المنشآت الصناعية، منها مصنع أسمنت البرح وبعض الصناعات الغذائية. وتضم أراضي المحافظة بعض المعادن من أهمها النحاس، النيكل، الكوبلت ومجموعة من عناصر البلاتينيوم ومعالم السياحة في محافظة تعز كثيرة ومتعددة، منها جامع الجند التاريخي وقلعة القاهرة، والمدارس الأثرية كالمظفرية والأشرفية والمعتبية، وطبيعة تضاريس المحافظة متنوعة، ومناخها معتدل خلال أيام السنة ومتوسط درجة الحرارة فيها يصل إلى (21) درجة مئوية. (رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات،

ثانياً: الوضع الاقتصادي في محافظة تعز

١. مؤشر النمو السكاني في محافظة تعز:

تأتي محافظة تعز في مقدمة المحافظات اليمنية في عدد السكان ويعود ذلك إلى معدلات النمو السكاني المرتفعة، ومعدلات نمو الإناث يفوق معدلات نمو الذكور وخاصة في الفترة من عام ٢٠٠٦-٢٠٠٩ وعام ٢٠١١م. وهذا يعني في المقابل أن هذه المحافظة تعاني من بطالة عالية خاصة بين الإناث في ظل انخفاض فرص العمل في القطاعين الحكومي والخاص. وهذا ما سيتم توضيحه في النقاط التالية.

وبحسب تقارير الجهاز المركزي للإحصاء فأننا عدد السكان ومعدلات نمو السكان حسب النوع في محافظة تعز كان كما يوضحه الجدول التالي رقم (١٤):

جدول رقم (١٤) عدد ومعدلات نمو السكان حسب النوع في محافظة تعز خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩م.

عددالسكان	٢٠٠٤*	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
ذكور	1,150,268	1,167,750	1,201,378	1,235,542	1,270,396	1,305,946	1,342	1,379
إناث	1,243,157	1,261,690	1,300,587	1,340,096	1,380,326	1,421,240	1,463	1,505
إجمالي	2,393,425	2,429,441	2,501,965	2,575,638	2,650,722	2,727,186	2,805	2,885
معدل النمو٪	–	1,5	2,99	2,94	2,92	2,88	2,86	2,85
معدل نمو الذكور	–	1,52	2,88	2,84	2,83	2,80	2,77	2,76
معدل نمو الإناث	–	1,49	3,1	3,04	3,00	2,96	2,74	2,85

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير اليمن في أرقام ٢٠٠٩م، الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية للفترة (٢٠٠٥–٢٠٢٥).

❖ الجهاز المركزي للإحصاء ،التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م،ص٢٦٣.

٢. مؤشر الفقر:

يشير آخر مسح تم إجراءه في اليمن عام ٢٠٠٥–٢٠٠٦م أن نسبة الفقراء في محافظة تعز بلغت حوالي (37,8٪) ، شكل الفقراء في الحضر نسبة حوالي (23,66٪) وفي الريف حوالي (41,51٪)، ووصل مقياس شدة الفقر في محافظة تعز إلى حوالي (3,64).

٣. القوى البشرية والبطالة في محافظة تعز:

بلغ حجم القوى البشرية في اليمن حوالي (٨,٩١٦,١٨٨) نسمة، يشكل الذكور 50,1٪ والإناث 49,9٪، وتتركز معظم القوى البشرية في الريف حيث تشكل 71,2٪، بينما تبلغ في الحضر 28,8٪ من إجمالي القوى البشرية. وتتركز 34,4٪ من القوى البشرية في محافظات: تعز /الحديدة / إب / وبما يعادل ثلث القوى البشرية في الجمهورية. ويبلغ عدد الأسر التي تحتوي على أفراد نشطين ٢,١٣٤,٢٩٠ أسرة معيشية وتشكل 91,6٪ من إجمالي الأسر مقابل 8,4٪ إجمالي الأسر لا تحتوي على أفراد نشطين اقتصادياً ويندرج في إطار مفهوم القوى البشرية السكان في الأعمار 15 سنة فأكثر، وينقسمون إلى فئتين:(المركز الوطني للمعلومات، السكان النشطين اقتصادياً (قوة العمل) والسكان غير النشطين اقتصادياً.

- السكان غير نشطين اقتصادياً: بلغ عدد السكان غير نشطين اقتصادياً بما في ذلك الباحثين عن عمل (4,825,508) فرد يشكل الذكور 27,9٪ والإناث 72,1٪ من إجمالي الأفراد الغير نشطين وتتوزع هذه الفئة مابين 31,9٪ في الحضر، و 68,1٪ في الريف من إجمالي السكان النشطين. وتتركز أعلى نسبة لغير النشطين في محافظات (تعز، والحديدة، وأمانة العاصمة) حيث بلغت 32,8٪ من إجمالي الأفراد غير النشطين اقتصادياً.
- السكان النشطين اقتصادياً: بلغ حجم قوة العمل (4,090,680) فرد نسبة الذكور 76,3٪ والإناث 23,7٪ وتتوزع القوى العاملة مابين 25,1٪ في الحضر 74,9٪ في الريف.

ويشير مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩م أن إجمالي القوى البشرية (15 سنة فأكثر) في محافظة تعز، بلغت حوالي (1.172.588) نسمة، كان عدد الذكور حوالي (582.745) بنسبة 49,7٪ من إجمالي القوى العاملة، وكان عدد الإناث حوالي (589.843) بنسبة 50,3٪ من إجمالي القوى العاملة. وقد بلغت نسبة البطالة بين السكان في محافظة تعز حوالي 13,3٪، شكلت نسبة البطالة بين الذكور حوالي 14,6٪، وبين الإناث حوالي 9,8٪. (الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٢م، ص٤٣)

بينما بينت نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٥– ٢٠٠٦م أن إجمالي القوى البشرية (15 سنة فأكثر) في محافظة تعز بلغت حوالي (1,330,153) فرداً، بلغ عدد المشتغلين (396,663) فرداً، وعدد المتعطلين حوالي (94,562) فرداً، وبلغ عدد غير النشطين اقتصاديا حوالي (838,928) فرداً، وعليه بلغت نسبة البطالة في المحافظة حوالي (19,3٪)، كانت النسبة العالية من البطالة بين الإناث حوالي (40,6٪)، بينما كانت البطالة بين الذكور حوالي (15,3٪)، وهي من أعلى النسب في العالم.

وهذا يعني أن إجمالي القوى البشرية في محافظة تعز قد أرتفع بمعدل نمو بلغ (13,4٪) خلال 7 سنوات بين عامي ١٩٩٩م و ٢٠٠٥م، كما أرتفع معدل البطالة من 13,3٪، إلى 19,3٪، وتغير هيكل البطالة بين الإناث والذكور في محافظة تعز،

فبينما كانت البطالة في الذكور أعلى من الإناث في عام ١٩٩٩م بفارق لا يتعدى 5٪ لصالح الذكور، إلا أنه في عام ٢٠٠٥م أصبحت البطالة بين الإناث أعلى من البطالة بين الذكور بأكثر من الضعفين وبفارق يزيد عن 25٪ لصالح الإناث، وأسباب ذلك قد يعود إلى تفوق معدل النمو السكاني للإناث عن معدل النمو السكاني للذكور في محافظة تعز خلال الفترة بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١١م (انظر جدول النمو السكاني في محافظة تعز حسب النوع)، وأيضا بسبب الثقافة السائدة في المجتمع التي تمنع المرأة من العمل إلا في مجالات محددة مثل التعليم، وأيضا انخفاض فرص التوظيف في القطاع الحكومي والمختلط بشكل عام وبالنسبة للإناث بشكل خاص. حيث يستوعب القطاع الخاص في المتوسط نسبة حوالي (62٪) من إجمالي القوى العاملة (في القطاع العام والمختلط والخاص) في محافظة تعز، يشكل الذكور في المتوسط حوالي (91٪) من إجمالي القوى العاملة (في القطاع العام والمختلط والخاص) مقابل نسبة (9٪) للإناث في محافظة تعز. والجداول رقم (١٥)، (١٦) توضح ذلك.

جدول رقم (١٥) التوزيع العددي والنسبي للقوى البشرية (١٥ سنة فأكثر) حسب العلاقة بقوة العمل في محافظة تعز قي عام ٢٠٠٥– ٢٠٠٦م.

	المؤشر	إجمالي	ذكور	٪	إناث	٪
١)–	إجمالي المشتغلين	396,663	350,552	88,4	46,111	11,6
٢)–	إجمالي المتعطلين	94,563	63,076	66.7	31,487	33,3
٣)–	إجمالي قوة العمل (١) + (٢)	491,226	413,628	84,2	77,598	15,8
٤)–	نسبة البطالة (٢) ÷ (٣) × ١٠٠	٪19,25	٪15,25	–	٪40,58	–
٥)–	إجمالي السكان غير النشطين اقتصاديا	838,928	157,416	18,8	681,513	81,2
٦)–	إجمالي القوة البشرية (السكان ١٥ سنة فأكثر)(٥) + (٣)	1,330,154	571,043	42,9	759,111	57,1
٧)–	معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي(٣) ÷ (٦) × ١٠٠	٪36,92	٪72,43	–	٪10,22	–

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات نتائج المسح الاقتصادي لميزانية الأسرة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م.

جدول رقم (١٦) التوزيع العددي والنسبي للعاملين في القطاع الخاص والجهاز الإداري للدولة من القطاع العام والمختلط حسب النوع في محافظة تعز خلال الفترة ٢٠٠٤–٢٠١٠م

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
إجمالي العاملين في القطاع الخاص	87.404	87.404	87.404	87.404*	87.404*	87.404*	87.404*
العاملين الذكور في القطاع الخاص*	83.299	83.299	83.299	83.299	83.299	83.299	83.299

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
العاملين الإناث في القطاع الخاص**	4.105	4.105	4.105	4.105	4.105	4.105	4.105
إجمالي عدد الموظفين في القطاع العام والمختلط	49,909	50,551	52,464	53,221	53,841	54,715	55,420
عدد الذكور في القطاع العام والمختلط	41.904	42.421	44.066	44.141	44.520	45.110	45.789
عدد الإناث في القطاع العام والمختلط	8005	8130	8398	9080	9321	9605	9631
إجمالي العاملين في القطاعين الخاص و العام والمختلط	137.313	137.955	139.868	140625	141.254	142.119	142.824
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
معدل نمو القوى العاملة٪	–	0.47	1.39	0.54	0.45	0.61	0.50
القوى العاملة الإناث كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة ٪	8.82	8.87	8.94	9.38	9.71	9.65	9.62
القوى العاملة الذكور كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة٪	91,18	91,13	91,06	90,62	90,29	90,35	90,38
نسبة القوى العاملة في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام والمختلط.٪	٪64	٪63	٪63	٪62	٪62	٪62	٪61

المصدر: رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات،

- تعداد عام ٢٠٠٤م.
- كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٠ م، فصل القوى العاملة، ص١٢٢.

ثانياً: أهم مؤشرات التنمية البشرية في محافظة تعز

بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنوات مختلفة، ركز الباحث على مجموعة المؤشرات التي تمكن من جمعها للاستدلال على قيم مؤشرات دليل التنمية البشرية في محافظة تعز وذلك كما يلي:

- مؤشر مستوى معيشة لائق:

في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩م عرف بأنه عبارة عن قيمة مركبة تقاس بنسبة السكان الذين لا يحصلون على المياه النظيفة، ونسبة الأطفال ناقصي الوزن ممن هم دون سن الخامسة من العمر.

حيث تبين الإحصاءات أن نسبة عالية من السكان في محافظة تعز تقدر بالمتوسط حوالي (87,8٪ من السكان) لا يحصلون على المياه النظيفة في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١م. والجدول رقم (١٧) يوضح ذلك.

جدول رقم (١٧) مستوى المعيشة في محافظة تعز مقاساً بنسبة السكان الذين لا يحصلون على المياه النظيفة

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
عدد المنتفعون من خدمات المياه	302827	295176	306110	311030	318009	327,204	333,700	346,331
عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه النظيفة*	2,090,598	2,134,256	2,195,855	2,264,608	2,332,713	2,399,982	2,471,300	2,508,669
نسبة٪ السكان الذين لا يحصلون على المياه النظيفة من إجمالي السكان	87,3	87,9	87,8	87,9	88,0	88,0	88,1	87,0

المصدر: رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات،

تم حساب عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه النظيفة بطرح عدد المنتفعين من خدمات المياه من إجمالي عدد السكان في محافظة تعز بحسب عدد السكان المقابل في كل سنة حسب تعداد السكان ٢٠٠٤م وتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام التالية .

النسب المئوية من إعداد الباحث.

- مؤشر المعرفة:

ويقاس بمؤشر متوسط سنوات الدراسة ومؤشر متوسط سنوات الدراسة المتوقع .

ويقاس أيضا بنسبة الأمية في المجتمع، ونسبة الملتحقين في التعليم الأساسي والثانوي والدراسة العليا، والملتحقين في التخصصات الجامعية العلمية التطبيقية مثل العلوم والرياضيات والهندسة مقابل التخصصات الإنسانية أو النظرية. فقد بلغت نسبة الأمية بين السكان في محافظة تعز عام ٢٠٠٥–٢٠٠٦م حوالي (30,1٪)، حيث بلغ عدد السكان الذين لا يقرؤون ولا يكتبون من الفئة العمرية 5 سنوات وأكثر حوالي (730,458) نسمة، كان عدد الذكور حوالي (186,748)، والإناث حوالي (543,710).

كما أن نسبة التسرب في مرحلة التعليم العالي الفني والجامعي يتراوح بين نسبة 70– 74٪ تقريباً من إجمالي الملتحقين بالتعليم الثانوي في محافظة تعز خلال الفترة من عام ٢٠٠٤– ٢٠١٠م، وهذه النسبة تزيد كثيرا إذا ما قارناها بعدد الملتحقين في التعليم الأساسي ويشير ذلك إلى انخفاض الاتجاه نحو التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص بنوعيه الفني والجامعي بمعنى آخر زيادة الاتجاه نحو عدم إكمال التعليم المتوسط والجامعي ويشير أيضاً إلى زيادة انخفاض فرص العمل بين المتعلمين وهذا يعني مزيدا من البطالة، واتجاه الغالبية العظمى من الطلاب إلى ترك التعليم لعدة أسباب لعل أهمها ثقافة الزواج المبكر لكل من الرجل والمرأة في المجتمع اليمني وبالتالي الإعالة المبكرة التي تجبرهم على إعالتهم لأسرهم في سنوات مبكرة من العمر من خلال مجالات عمل لا تتطلب الكفاءات والمؤهلات العلمية وبالتالي عدم القدرة على مواصلة التعليم، حيث وصل متوسط نسبة

الإعالة للصغار في محافظة تعز حوالي (86٪)، مقابل متوسط نسبة الإعالة للكبار حوالي (0,074٪) وفقاً للنتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م، والجدول التالي رقم (١٨) يوضح ذلك.

جدول رقم (١٨) عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي والثانوي والفني والجامعي ونسب التسرب بين المراحل الدراسية للطلاب في مدينة تعز خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١١م

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
عدد الطلاب في التعليم الأساسي حكومي + أهلي	610999	633715	606875	614481	614134	618,180	627,550	644,938
عدد الطلاب في التعليم الثانوي حكومي + أهلي	109084	110271	100248	104743	104663	106,809	103,559	122,216
عدد المتسربين في التعليم الأساسي	501915	523444	506627	509738	509471	511371	532991	522722
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
معدل المتسربين بين التعليم الأساسي والثانوي ٪	82,2	82,6	83,5	83	83	82,7	83,5	81,1
عدد الطلاب الملتحقين في التعليم المهني والتقني سنتان	899	2897	3484	3782	4467	4361	5407	-
عدد الطلاب الملتحقين في التعليم المهني والتقني ثلاث سنوات	37	626	617	646	584	602	532	-
عدد الطلاب في المعاهد الصحية	916	521	645	645	665	821	521	-
عدد الطلاب المقيدين في الجامعات	26073	25178	23499	25515	25520	25,592	24,698	22,803

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي بعد الثانوية	27925	29222	28245	30588	31236	31367	31158	–
معدل الطلاب المتسربين بين التعليم الثانوي والجامعي	74.4	73,5	71,8	71	70,2	70,6	69.9	–

المصدر: رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، http://www.yemen-nic.net/gover/taiz/brife/

النسب المئوية من إعداد الباحث

وتأكد دراسة (الريمي،٢٠١٠) إلى أن نظام التعليم الجامعي الراهن في اليمن عمل على إخراج جيش من البطالة، خصوصاً في التخصصات الإنسانية، لتصل نسبة البطالة في أوساط الجامعيين إلى نحو 54٪، وتشير الدراسة إلى تدني الإقبال على الكليات التطبيقية حيث يقدر معدل الالتحاق بهذه الكليات بنحو 33,4٪ وهي من أدنى النسب في الوطن العربي، فيما تستحوذ الكليات النظرية والإنسانية على 66,6٪.

وإذا أخذنا جامعة تعز نموذجاً لمستوى ونوعية الالتحاق بالتعليم الجامعي توضح الإحصاءات لعام ٢٠١٠–٢٠١١م أن عدد الكليات التطبيقية (3) كليات مقابل عدد الكليات النظرية البالغ (5) كليات، بلغ إجمالي عدد الطلاب الملتحقون بالكليات التطبيقية (4575) طالب وطالبة في عام ٢٠١٠م ، و (4725) طالب وطالبة في عام ٢٠١١م، بمعدل زيادة (3٪)، في حين كان إجمالي عدد الطلاب الملتحقون بالكليات النظرية (21281) عام ٢٠١٠م، و (18080) عام ٢٠١١م، بمعدل انخفاض بلغ (15٪). كما تبين الإحصاءات انخفاض عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي في جامعة تعز فقط بنسبة (12٪) في عام ٢٠١١م مقارنة بعام ٢٠١٠م. وزيادة عدد الخريجون بنسبة (57٪) تقريباً، وبالرغم من الزيادة الطفيفة في نسبة التحاق الطلاب في الكليات التطبيقية من 18٪ إلى 21٪ ، إلا أنه انخفض عدد الخريجين من هذه الكليات من 22٪ عام ٢٠١٠م إلى 16٪ عام ٢٠١١م، ويقابله زيادة في عدد خريجي الكليات النظرية من نسبة 78٪ عام ٢٠١٠م إلى 84٪ عام ٢٠١١م. والجدول رقم (١٩) يوضح ذلك.

جدول رقم (١٩) تطور عدد الطلاب الملتحقون والخريجون بحسب الكليات في جامعة تعز خلال عامي ٢٠١٠–٢٠١١م.

البيان		٢٠١٠	نسبة من الإجمالي ٪	٢٠١١	نسبة من الإجمالي٪	نسبة الزيادة أو النقص ٪
الكليات التطبيقية	الطلاب الملتحقون	4575	٪18	4725	٪21	٪3
	الخريجون	588	٪22	637	٪16	٪8
الكليات النظرية	الطلاب الملتحقون	21281	٪82	18080	٪79	(٪15–)

البيان		٢٠١٠	نسبة من الإجمالي ٪	٢٠١١	نسبة من الإجمالي٪	نسبة الزيادة أو النقص ٪
	الخريجون	2095	٪78	3280	٪84	٪57
إجمالي	الطلاب الملتحقون	25856		22803		(٪12-)
	الخريجون	2683		3917		٪6

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مكتب تعز، " التقرير التقييمي عن مستوى أداء الجهات الحكومية وغير الحكومية للعام ٢٠١١م"،مارس ٢٠١٢م، ص٨٥.

- مؤشر حياة مديدة وصحية:

ويقاس من خلال مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة:

في هذا المؤشر تأتي محافظة نعز في المرتبة السابعة بين 18 محافظة يمنية عام ٢٠٠٠م، حيث بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة للسكان في محافظة تعز حوالي 64.2 سنة، وانخفض ترتيبها إلى المرتبة 10 في هذا المؤشر بين 20 محافظة يمنية عام ٢٠٠٣م الذي بلغ حوالي 63 سنة. ويشير ذلك إلى تدهور الأوضاع الصحية في المحافظة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠– ٢٠٠٣م.

كما تأتي محافظة تعز في المرتبة السادسة في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالريال لعام ٢٠٠٠م، بين 20 محافظة يمنية، وتراجع ترتيبها إلى التاسعة في عام ٢٠٠٣م.

وفي مؤشر عدد المساكن المزودة من الكهرباء تأتي محافظة تعز في المرتبة الثانية عشر بين 18 محافظة يمنية في عام ٢٠٠٠م، وفي المرتبة الحادي عشر في عام ٢٠٠٣م.

والجداول رقم (٢٠)، (٢١) توضح ذلك.

جدول رقم (٢٠) الملامح الأساسية للتنمية البشرية في محافظة تعز مقارنة بالمدن اليمنية الأخرى للفترة (٢٠٠٠–٢٠٠٣)

الملامح الأساسية للتنمية البشرية للفترة (2000-2003)														
المحافظة	توقع الحياةعند الميلاد (سنوات)		السكان الذين لا يحصلون على:				معدل القراءةوالكتابة للبالغين(15)		القيدبالتعليم الأساسي والثانوي (%)		نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي بالريال1997		المساكن المزودة بـ كهرباء %	
			مياه مأمونة		صرف صحي									
	2000	2003	2000	2003	2000	2003	2000	2003	2000	2003	2000	2003	2000	2003
الأمانة	61.9	63.3	82	82	98	98	73.6	70.7	63.7	73.4	128.947	179675	98.4	..
صنعاء	59	60.3	25	25	18	18	39.5	41.6	52.6	56.5	68.215	84224	25.2	26.2
عدن	64.7	64.8	98	98	97	97	77.2	74.3	77.7	80.9	120.698	215520	83.6	..
تعز	64.2	63	29	29	34	34	51.9	50.9	69	72.1	77.126	101080	27.1	33.5
الحديدة	55.1	56.3	46	46	33	33	40.2	39.5	42.3	46.1	82.331	118698	27.2	31.7
لحج	46.7	64.7	33	33	30	30	51.2	57.6	46.6	70.6	69.227	91829	43.5	47.7
اب	59	60.3	33	33	33	33	45.5	45.3	58.5	62.7	61.023	89224	31.7	39.9
أبين	67	65	40	40	30	30	56.1	57.4	62.5	66.4	67.972	118479	47.9	69.6
ذمار	54.4	55.4	25	25	20	20	38.4	33.8	53.4	59	72.133	84574	17.2	31.1
شبوة	64.3	64.3	53	53	35	35	45.4	52.8	48.2	54.9	57.604	114505	46.2	46.7
حجة	63	61.4	12	12	13	13	32	33.8	36.5	43.8	55.624	73414	10.3	16.1
البيضاء	64.9	65.1	49	49	45	45	42.3	46.8	47.5	51.3	72.88	90251	41.4	44.4
حضرموت	65.4	65.2	81	81	54	54	60	61.5	59.3	64.4	87.977	134492	69.8	79.3
صعدة	62.2	61.2	18	18	26	26	34.6	35.9	42.3	46.9	66.195	94207	11	51.6
المحويت	56.6	57.8	18	18	16	16	37.9	38.5	52.6	60.4	60.255	85931	23.2	26.4
المهرة	56.6	57.8	61	61	40	40	47.3	44.4	48.9	65.7	96.242	231699	44.1	89.3
مأرب	64.6	65.3	33	33	30	30	45.3	51.1	49.2	60.6	63.483	170749	34.5	28.9
الجوف	67.1	65.4	4	4	9	9	28.2	36.6	22.4	28.7	45.022	84869	7.8	5.8
عمران	..	57.4	20	20	22	22	43.8	37	52.5	55.1	66.157	82159	..	18.1
الضالع	..	58.4	15	15	25	25	49.1	51.3	63.5	71.7	60.392	88584	..	42.9

لا تتوفر بيانات..

بيانات 2000م*

- المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٠.

ويتضح من الجدول السابق إلى تفاوت ترتيب محافظة تعز بحسب عدد من مؤشرات التنمية البشرية مقارنة ببقية محافظات الجمهورية وذلك كما يوضحها الجدول رقم (٢١) التالي:

جدول رقم (٢١) ترتيب محافظة تعز بحسب مؤشرات التنمية البشرية الأساسية خلال عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٣م.

المحافظة	توقع الحياة عند الميلاد		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالريال ١٩٩٧		المساكن المزودة بالكهرباء	
	2000	2003	2000	2003	2000	2003
الأمانة	11	9	1	3	1	..
صنعاء	12	13	10	18	13	16
عدن	6	6	2	2	2	..
تعز	7	10	6	9	12	11
الحديدة	14	17	5	6	11	12
لحج	16	7	9	11	7	5
أب	12	13	15	13	10	9
أبين	2	5	11	7	4	3
ذمار	15	18	7	17	15	13
شبوة	8	8	18	8	5	6
حجة	9	11	19	20	17	18
البيضاء	4	4	8	12	8	7
حضرموت	3	3	4	5	3	2
صعده	10	12	12	10	16	4
المحويت	13	15	17	15	14	15
المهرة	13	15	3	1	6	1
مأرب	5	2	14	4	9	14
الجوف	1	1	20	16	18	19
عمران	..	16	13	19	..	17
الضالع	..	14	16	14	..	8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق رقم (٢٠).

المبحث الخامس

العلاقة بين التنمية البشرية و النمو الاقتصادي

" النمو الاقتصادي ليس غاية بحد ذاته– بل أنه وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. وقد أوضح تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بصورة آلية إلى التنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر. إذ نجد على سبيل المثال أن

البلدان التي تحتل موقعاً متقدماً من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كثيراً ما يتراجع ترتيبها عند تصنيفها حسب دليل التنمية البشرية. وهي التباينات التي تبدو أشد وضوحاً عند تقديم التنمية البشرية للشعوب الأصلية والأقليات العرقية بصورة منفصلة. ".

في حين ركّز "تقرير التنمية الإنسانية العربية " منذ العام 2002 على مواضيع تنمويّة متعددة، بقي الموضوع الرئيس الجامعُ بين تلك المواضيع هو التنمية البشرية التي تنطلق من اعتبار التنمية تنطوي على ما هو أكثر بكثير من مجرد ارتفاع مستوى الدخل الوطني أو انخفاضه، إن من شأن التنمية البشرية أن توجِدَ بيئةً يستطيع فيها الناس أن يستثمرون كاملَ طاقاتهم وقدراتهم بحيث يعيشون حياةً منتجةً وخلاقّة تتلاءم مع حاجاتهم ومصالحهم .إنها تعني الإدراك الحاسم بأن الناس هم ثروة الأمم الحقيقية وأن الاستثمار في تنميتهم البشرية هو السبيل الأكثر ضمانًا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمستقر. (تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩)

إن حدوث النمو الاقتصادي (أي الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي) ليس قرينة كاملة ولا كافية على حدوث تنمية بهذا المعنى الواسع، وبيان ذلك كالتالي:

- من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع، بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والاقتصادية، والتي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية والقدرات الإبداعية للناس، وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات.
- من الجائز أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع متمثلا في تزايد الاختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كتزايد الخلل في التكوين القطاعي للناتج القومي الإجمالي (بتزايد نصيب الخدمات والتوزيع على حساب نصيب القطاعات السلعية مثلاً)، وفي التوزيع الإقليمي للإنتاج والخدمات (أي توزيعها بين أقاليم الدول المختلفة)، وفي توزيع الدخول والثروات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، وفي إشباع الحاجات الأساسية للناس، وفي سوق العمل (بانتشار البطالة من جراء الاختيار السيئ للتكنولوجيا مثلاً).
- ويمكن أن يتحقق نمو اقتصادي ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكبت الحريات والجور على الحقوق المدنية للمواطنين في الدول النامية. هذا بينما تتطلب التنمية إشراك المواطنين على نطاق واسع في صناعة السياسات القومية والمحلية، كهدف في د ذاته من أجل تحقيق الذات، وكوسيلة لاستقطاب جهودهم وتعبئتها في عمليات إعادة البناء الوطني.
- ويقال أن التنمية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة، إذا كان ذلك النمو مصحوباً أو متبوعاً بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وبتفاقم أوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبط به. بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من إسار التبعية له وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة.

المبحث السادس

معوقات التنمية ومتطلباتها في اليمن

أولاً: معوقات التنمية في اليمن

تواجه التنمية في الدول العربية عموما ومنها اليمن بعوامل معوقة كثيرة تتراوح من ضعف وعجز التخطيط في كثير من الأحيان، وضعف أو عدم وجود التمويل المناسب، إلى ضعف المؤسسات، وعدم توفر العمالة الفنية المدربة اللازمة، إلى عدم الاستقرار السياسي وبعض العوامل الخارجية، وفي هذا المجال نركز على معوقين هامين هما الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات مقاساً بمؤشر محاربة الفساد ومؤشر التعبير والمساءلة وذلك كما يلي:

- الاستقرار السياسي:

عانت الدول العربية بشكل عام من عدم الاستقرار السياسي، ويتضح ذلك من مؤشر الاستقرار السياسي الذي يصدره البنك الدولي والذي يقيس عملية ممارسة السلطة من خلال عملية اختيار وتغيير الحكومات ومقدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ السياسات بكفاءة، ويتراوح المؤشر بين (2,5) للتعبير عن أعلى درجات الاستقرار السياسي وسالب (2,5) للتعبير عن أدنى درجات الاستقرار السياسي ويبين الجدول رقم (٢٢) مؤشر الاستقرار السياسي في الدول العربية ومنها اليمن التي جاءت في المرتبة الأخيرة في هذا المؤشر ، حيث يلاحظ تراجع الاستقرار السياسي في الدول العربية بشكل عام ففي عام ٢٠٠٩ زادت عدد الدول التي عانت من استقرار سياسي متدني ومتدني جدا ليصبح 14 دولة منها اليمن ، وقد زاد عدم الاستقرار السياسي في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ في معظم الدول العربية بشكل عام.

- ضعف المؤسسات:

ورثت الدول العربية ومنها اليمن مؤسسات ضعيفة بشكل عام تهتم بتقديم الخدمات الاجتماعية وحفظ الأمن وجمع الإيرادات لكنها لم تكن قادرة على إدارة عملية التنمية بل كانت عائقاً في كثير من الأحيان أمامها وتعتمد هنا على مؤشرين من المؤشرات الكثيرة لقياس ضعف المؤسسات هما مؤشر محاربة الفساد ومؤشر التعبير والمساءلة. يصدر مؤشر محاربة الفساد عن البنك الدولي وتتراوح قيمته بين (2,5) للتعبير عن قصور عملية مكافحة الفساد أي التطور المؤسسي و(– 2,5) للتعبير عن ضعف عملية محاربة الفساد وبالتالي ضعف المؤسسات، ويبين الجدول رقم (٢٣) مؤشر محاربة الفساد في الدول العربية للفترة ١٩٩٦–٢٠٠٩م حيث يوضح المؤشر أنه في عام ٢٠٠٩م كانت اليمن من ضمن ثمان دول عربية تعاني من ضعف شديد في مكافحة الفساد حيث يقل المؤشر عن (– ٠,٥) ، حيث بلغ قيمة المؤشر في اليمن حوالي (–١,٠٣)، وعند قياس المؤسسات باستخدام مؤشر التعبير والمساءلة يبدو ضعف المؤسسات كبيرا وواضحا حيث يشير الجدول رقم (٢٤) إلى أن قيمة المؤشر كان سالباً لجميع الدول العربية ولكل الفترة الزمنية ١٩٩٦–٢٠٠٩ ولم يتغير الوضع بعد ذلك.

وبسبب طريقة هيكلة اقتصاد البلاد، يرى اليمنيون– خطأ أو صوابا -أن جميع الأنشطة التجارية تقريبا فاسدة بطريقة ما وقد حصل اليمن عام 2010 على المرتبة 148 من أصل 178 دولة في مؤشر مدركات الفساد للمنظمة الدولية للشفافية.

جدول رقم (٢٢) مؤشر الاستقرار السياسي في الدول العربية.

ملحق رقم (6): مؤشر الاستقرار السياسي في الدول العربية

البلد	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2000	1998	1996
الجزائر	-1.20	-1.01	-1.08	-1.05	-1.02	-1.44	-1.84	-1.83	-1.87	-2.32	-2.71
البحرين	-0.09	-0.23	-0.26	-0.38	-0.27	-0.01	0.21	0.11	0.07	-0.21	-0.82
جزرالقمر	-1.01	-1.04	-1.01	-0.17	-0.17	0.07	-0.58	0.34	-0.18	0.47	1.04
جيبوتي	0.48	0.34	-0.07	-0.23	-0.63	-0.23	-0.92	-0.39	-0.50	-1.07	0.21
مصر	-0.63	-0.51	-0.62	-0.88	-0.83	-0.89	-0.78	-0.62	-0.27	-0.44	-0.95
الأردن	-0.23	-0.26	-0.23	-0.61	-0.15	-0.29	-0.24	-0.54	0.01	-0.13	0.17
الكويت	0.42	0.50	0.56	0.37	0.22	0.16	0.08	-0.14	0.61	0.35	0.01
لبنان	-1.51	-1.88	-2.12	-1.86	-1.08	-0.87	-0.64	-0.66	-0.61	-0.86	-0.52
ليبيا	0.62	0.68	0.58	0.29	0.28	-0.05	-0.30	-0.50	-0.69	-1.22	-1.75
موريتانيا	-1.17	-0.91	-0.30	-0.04	-0.38	-0.03	0.01	0.17	0.10	0.22	0.56
المغرب	-0.43	-0.44	-0.38	-0.36	-0.39	-0.32	-0.36	-0.33	-0.20	0.13	-0.50
عُمان	0.81	0.89	0.85	0.78	0.78	0.83	0.81	0.78	0.86	0.69	0.47
قطر	1.12	1.05	0.90	0.92	0.88	0.91	0.95	0.65	1.03	0.96	0.33
السعودية	-0.37	-0.36	-0.49	-0.54	-0.55	-0.88	-0.19	-0.34	0.02	-0.11	-0.55
الصومال	-3.31	-3.28	-3.21	-2.74	-2.65	-2.60	-2.36	-2.34	-2.48	-2.37	-2.29
السودان	-2.65	-2.43	-2.33	-2.11	-2.10	-1.81	-2.12	-2.02	-2.38	-2.05	-2.56
سوريا	-0.68	-0.55	-0.58	-0.62	-0.89	-0.65	-0.26	-0.23	-0.65	-0.30	-0.82
تونس	0.23	0.21	0.24	0.31	0.09	0.05	0.28	0.11	0.27	0.24	0.05
الإمارات	0.91	0.71	0.90	0.85	0.69	0.69	0.84	0.75	0.80	0.73	0.74
فلسطين	-1.98	-1.93	-1.76	-1.73	-1.53	-1.36	-1.50	-1.86	-1.74	-1.69	..
اليمن	-2.31	-1.93	-1.55	-1.33	-1.47	-1.67	-1.36	-1.38	-1.34	-1.48	-1.14

المصدر : البنك الدولي http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp.

جدول رقم (٢٣) مؤشر محاربة الفساد في الدول العربية.

ملحق رقم (7): محاربة الفساد

البلد	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2000	1998	1996
الجزائر	-0.49	-0.44	-0.40	-0.43	-0.41	-0.56	-0.50	-0.79	-0.80	-0.89	-0.27
البحرين	0.30	0.35	0.37	0.33	0.49	0.56	0.65	0.82	0.44	0.30	-0.25
جزرالقمر	-0.75	-0.73	-0.64	-0.62	-0.80	-0.77	-0.80	-0.84	-1.12	-1.29	..
جيبوتي	-0.26	-0.17	-0.46	-0.63	-0.68	-0.46	-0.80	-0.70	-0.91	-0.72	..
مصر	-0.41	-0.68	-0.65	-0.60	-0.55	-0.54	-0.53	-0.37	-0.50	-0.36	-0.18
الأردن	0.27	0.45	0.34	0.36	0.34	0.43	0.35	-0.05	0.05	0.06	-0.24
الكويت	0.42	0.55	0.51	0.80	0.86	0.98	1.00	1.18	0.98	0.99	0.54
لبنان	-0.80	-0.86	-0.91	-0.92	-0.52	-0.57	-0.42	-0.39	-0.41	-0.34	-0.26
ليبيا	-1.10	-0.80	-0.88	-0.91	-0.83	-0.82	-0.78	-0.86	-0.83	-0.84	-1.05
موريتانيا	-0.66	-0.74	-0.53	-0.64	-0.13	-0.22	0.24	0.26	-0.19	-0.17	..
المغرب	-0.23	-0.29	-0.25	-0.31	-0.21	-0.08	-0.08	-0.09	0.08	0.22	0.51
عُمان	0.48	0.57	0.40	0.46	0.46	0.64	0.44	0.87	0.65	0.67	-0.25
قطر	1.64	1.33	1.01	0.89	0.87	0.81	0.77	0.84	0.84	0.80	-0.24
السعودية	0.15	0.05	-0.10	-0.19	-0.04	-0.12	0.18	0.27	0.13	-0.07	-1.05
الصومال	-1.73	-1.91	-1.90	-1.85	-1.68	-1.82	-1.71	-1.15	-1.79	-1.76	-1.67
السودان	-1.24	-1.47	-1.36	-1.13	-1.42	-1.30	-1.30	-1.07	-0.97	-1.01	-1.08
سوريا	-0.96	-1.09	-1.05	-0.90	-0.63	-0.67	-0.50	-0.26	-0.70	-0.73	-1.04
تونس	0.02	-0.04	0.03	0.02	0.00	0.33	0.51	0.57	0.21	0.18	-0.24
الإمارات	1.04	1.08	1.03	0.94	1.03	1.18	1.16	1.13	0.53	0.39	-0.25
فلسطين	-0.44	-1.13	-0.84	-1.10	-1.02	-0.47	-1.09	-0.99	-0.97	-0.95	..
اليمن	-1.03	-0.72	-0.74	-0.75	-0.81	-1.00	-0.75	-0.88	-0.90	-0.76	-0.26

المصدر : البنك الدولي (http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp)

جدول رقم (٢٤) مؤشر التعبير والمساءلة في الدول العربية.

ملحق رقم (8): التعبير والمساءلة

البلد	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2000	1998	1996
الجزائر	-1.04	-1.00	-0.99	-0.96	-0.74	-0.77	-1.07	-1.06	-1.26	-1.37	-1.33
البحرين	-0.83	-0.85	-0.84	-0.83	-0.73	-0.58	-0.69	-0.69	-0.92	-1.04	-1.19
جزر القمر	-0.29	-0.27	-0.42	-0.24	-0.58	-0.52	-0.42	-0.58	-1.02	-0.64	-0.04
جيبوتي	-1.11	-1.13	-1.19	-1.09	-1.05	-0.68	-0.62	-0.60	-0.62	-1.06	-0.72
مصر	-1.12	-1.16	-1.20	-1.23	-0.93	-0.99	-1.02	-1.06	-0.84	-0.85	-1.00
الأردن	-0.85	-0.72	-0.68	-0.65	-0.50	-0.57	-0.68	-0.77	-0.26	-0.37	-0.38
الكويت	-0.54	-0.56	-0.52	-0.39	-0.31	-0.36	-0.44	-0.38	-0.28	-0.27	-0.47
لبنان	-0.33	-0.39	-0.45	-0.43	-0.34	-0.37	-0.67	-0.74	-0.29	-0.34	-0.39
ليبيا	-1.89	-1.95	-1.97	-1.97	-1.87	-1.75	-1.78	-1.80	-1.63	-1.60	-1.82
موريتانيا	-1.01	-0.91	-0.70	-0.86	-1.09	-1.18	-0.91	-0.81	-0.87	-0.76	-0.95
المغرب	-0.79	-0.76	-0.75	-0.71	-0.71	-0.64	-0.70	-0.51	-0.51	-0.22	-0.58
عُمان	-1.08	-1.06	-1.06	-0.95	-0.73	-0.63	-0.92	-0.74	-0.66	-0.65	-1.02
قطر	-0.89	-0.69	-0.73	-0.72	-0.40	-0.47	-0.67	-0.62	-0.54	-0.75	-0.94
السعودية	-1.77	-1.68	-1.62	-1.67	-1.32	-1.41	-1.63	-1.64	-1.49	-1.50	-1.63
الصومال	-1.99	-1.87	-1.90	-1.82	-1.89	-1.76	-1.58	-1.51	-1.86	-2.03	-1.91
السودان	-1.59	-1.65	-1.66	-1.68	-1.65	-1.60	-1.51	-1.48	-1.63	-1.75	-1.95
سوريا	-1.63	-1.73	-1.77	-1.76	-1.51	-1.52	-1.57	-1.58	-1.53	-1.47	-1.61
تونس	-1.27	-1.24	-1.26	-1.24	-0.99	-0.82	-0.92	-0.95	-0.72	-0.76	-0.86
الإمارات	-0.87	-0.95	-1.00	-1.01	-0.68	-0.78	-0.82	-0.72	-0.58	-0.56	-1.02
فلسطين	-1.01	-0.91	-0.87	-0.64	-0.75	-1.02	-1.29	-1.21	-1.09	-0.99	-0.70
اليمن	-1.27	-1.19	-1.08	-1.07	-0.99	-0.89	-1.05	-1.21	-0.92	-0.77	-0.94

المصدر: البنك الدولي (http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp)

وفضلاً عن عدم الاستقرار السياسي في اليمن منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، يمكن تحديد أسباب التراجع في معدلات النمو الاقتصادي إلى نوعين من الأسباب :

النوع الأول: أسباب مؤقتة :

تتمثل في تباطؤ معدلات النمو في أهم القطاعات غير النفطية مثل الزراعة وصناعة تكرير النفط وقطاع التجارة.

النوع الثاني: أسباب هيكلية منها:

- إن نمط الإنتاج السائد يتسم بما يسمى "بنمط اقتصاد الريع"، فاستخراج النفط وتكريره وتصديره يشكل المصدر الرئيسي لتحريك النشاط الاقتصادي في عدد من القطاعات، حيث يساهم القطاع النفطي بما نسبته 30٪ من تركيب الناتج المحلي، وحوالي 70٪ من إيرادات الموازنة العامة، كما أن عوائد الصادرات النفطية تزيد عن 90٪ من إجمالي الصادرات وتمثل المصدر الرئيسي للاحتياطيات من النقد الأجنبي.
- إن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي يتركز في القطاعات التقليدية من الأنشطة الأولية فقطاع الزراعة يساهم بنسبة 15٪ من الناتج المحلي ويستحوذ على أكثر من 54٪ من القوى العاملة، إلا أن مساهمة الصادرات الزراعية لا يتجاوز 3٪ من إجمالي الصادرات اليمنية، كما أن معظم إن لم يكن كل النشاط الصناعي مخصص لإنتاج السلع الاستهلاكية التي تعتمد إلى حد كبير على رخص إنتاج من شركات أجنبية وهذا يعني قلة الحاجة إلى المعرفة التقنية في معظم كل هذه الأنشطة، ولا تمثل المعرفة مدخلاً أساسياً في النشاط الاقتصادي التقليدي أو الحديث .
- المؤسسات والشركات الإنتاجية الخاصة يغلب عليها النمط العائلي أو الفردي مما يعني ندرة الشركات المتوسطة والكبيرة، وانعدام الحاجة إلى التراكم المصرفي لتحريك النشاط الإنتاجي فيها.

- سوء توزيع الدخل بين شرائح المجتمع، والذي يعني وفقاً لأدبيات التنمية صعوبة تحقيق نمو اقتصادي مرتفع في ظل انتشار معدلات الفقر والبطالة، فالبيانات تشير إلى أن حوالي 43٪ من الأسر تعيش تحت خط الفقر وأن "معامل جيني" لم يتجاوز 0,36 مما يعني تركز الدخل في شرائح محدودة في المجتمع.

ثانياً: متطلبات التنمية في اليمن.

ترى (فرويند، كارولين، ٢٠١٢) – رئيسة الخبراء الاقتصاديين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي– أنه بالإمكان أن تكون معدلات النمو أعلى إذا استخدمت الموارد بفعالية أكبر، ويمكن أن تزيد استجابة التوظيف للنمو إذا كانت هناك حوافز أكبر نسبيا للنمو في القطاعات التي تخلق فرص العمل. وترى كارولين من وجهة نظرها أن الخيارات الثلاثة الأولى بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مع تجاوز العناصر المعيارية كالحاجة إلى الاستقرار الكلي) هي:

١. إزالة التشوهات في أسعار المدخلات: الطاقة والأيدي العاملة كلاهما من مدخلات الإنتاج، فارتفاع معدلات الدعم للوقود كما هو شائع في العديد من البلدان يعني ضمنا أن الطاقة تمثل مدخلا أرخص نسبيا مما هو عليه في مناطق أخرى من العالم، وأن الشركات قد تفضل استخدام الطاقة المدعومة بدلا من العمالة التي تدفع عليها ضرائب. ويدفع هذا بعض البلدان إلى التخصص في قطاعات وعمليات إنتاجية ذات كثافة نسبية في استهلاك الطاقة. ومن ثم فإن مثل هذا الدعم يمثل تشوهات كبيرة في بلدان غنية بمواردها البشرية: فهي تعوق النمو عن طريق استغلال الموارد بشكل غير فعال في الوقت الذي تحد فيه من استجابة العمالة للنمو.
٢. تحفيز القطاع الخاص: رغم انخفاض إنتاجية القطاع العام، فمازال يشكل المصدر الرئيسي للتوظيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع استحواذ القطاع الخاص الرسمي على نسبة ضئيلة لا تتجاوز 10 في المائة من التوظيف في المتوسط. ويؤدي هذا إلى انتزاع الموارد من أكثر الاستخدامات الإنتاجية، مما يعوق النمو وخلق الوظائف فالشركات الخاصة الناشئة والنامية سريعا والمؤسسات الكبرى هي في العادة المنتج الأكبر للوظائف في الاقتصاد لكن نمو هذه الشركات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعوقه ضعف مناخ الأعمال المقترن بالحوافز المقدمة للباحثين عن العمل بحيث يفضلون القطاع العام.
٣. المزيد من التصنيع: مرونة التوظيف في قطاع الصناعات التحويلية أعلى كثيرا مما هي عليه في قطاع استخراج الموارد، فيما تشير مجموعة كبيرة من الدراسات إلى أن تسريع وتيرة النمو يصاحبه طفرات في الصناعات التحويلية. بمعنى آخر، تعمل الصناعات التحويلية على خلق الوظائف وزيادة النمو. ومع هذا ففي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تسهم الصناعات التحويلية بأقل من 10 في المائة من النمو ذي القيمة المضافة، فيما تسهم الموارد الطبيعية بأكثر من 20 في المائة في المتوسط. وبالمقارنة، يتضاءل هذا أمام نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في النمو والتي تتراوح بين 15 و25 في المائة، مقابل 10 في المائة للموارد الطبيعية في بلدان مثل تركيا وماليزيا وإندونيسيا بالإضافة إلى نمو القطاع الخاص الموضح سلفا، فإن الصناعات التحويلية تتطلب اعتماد سعر صرف تنافسي والانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي الذي يغيب عن الجانب الأكبر من المنطقة.

بينما يرى (يور غينسين، ستين ، ٢٠١٢) أن ضعف الحكومة وغياب استخدام الكفاءات (لا يهم ما تفعله بل من تعرفه) من القيود الرئيسية أمام خلق الوظائف وتحسين التعليم ومساعدة الناس ممن يملكون المهارات الصحيحة في العثور على الوظائف

الصحيحة وبالتالي فإنه من الضروري أن تكون الإجراءات القصيرة الأجل متفقة مع ما نريده جميعا في المدى البعيد وهو خلق وظائف جيدة في القطاع الخاص تتمتع بحماية اجتماعية .وعلى ذلك، تشمل الأفكار ما يلي:

إعادة التدريب سريعا لخريجي الجامعات على مهارات ذات صلة بمتطلبات السوق مثل العمل الحر وزيادة إمكانية الحصول على تمويل لأصحاب العمل الحر، وخلق فرص عمل قصيرة الأجل عن طريق تمويل منظمات المجتمع المدني أو المقاولين من القطاع الخاص على إصلاح البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية (مثلا، رعاية الطفل)، وإلغاء الدعم للطاقة والذي يدعم ضمنا الاستثمارات الرأسمالية في تقنيات توفر العمالة، وتجعل من شراء ماكينات أخرى وتشغيلها أرخص من تعيين عمال جدد، واستخدام جزء من الدخل المدخر في تحسين الحماية الاجتماعية للفقراء وإعادة توجيه الدعم نحو العمال (مثلا، دفع اشتراكات التأمينات الاجتماعية للمعينين لأول مرة).

ويشير Wael Zakout(٢٠١٢،)– مدير المكتب الدولي في اليمن – إلى عدم تجاهل الوضع الاقتصادي لليمن في ظل توجه الدافع السياسي الواضح نحو اللامركزية أو الفيدرالية. وفي الواقع، فان الاستقلال الاقتصادي، جنبا إلى جنب مع الاستقلال السياسي، لمختلف المناطق في البلاد يمكن أن يكون مصدرا هاما للنمو. وهذا من شأنه أن ينطوي على إسناد أو انتقال مجموعة من القضايا الإدارية إلى السلطات المحلية، مثل سياسة الاستثمار وهيكل الضرائب المحلية (غير الهيكل الضريبي الوطني)، وخطط التنمية الاقتصادية المحلية. وهذا سيمكن مختلف المحافظات والمدن من التنافس على جذب استثمارات القطاع الخاص بمن فيهم المستثمرين اليمنيين والأجانب.

وفي المقابل، يتعين على الحكومة الوطنية في اليمن أن تطور دورها المتمثل في كونها الجهة الوحيدة لصنع القرار لتصبح مصدرا للدعم والتكامل بين الأقاليم. فهي تستطيع أن تدعم التنمية وفي نفس الوقت تعمل على تعزيز التكامل بين الأقاليم من خلال التركيز على البنية التحتية والموارد الرئيسية، مثل بناء وصيانة الشبكة الوطنية للطرق السريعة وإدارة قضايا المياه بين الأقاليم، وكذلك تشجيع الاستثمار في مختلف المناطق.

ويضيف Wael Zakout إن وضع تدابير للمساءلة من أجل ضمان اتخاذ قرارات اقتصادية منفتحة وشفافة، على المستويين المركزي والمحلي، وضمان الضوابط والتوازنات بين مختلف الجهات الحكومية يعتبران أمران حاسمان وحيويان بالنسبة للامركزية في النظام السياسي واللامركزية في النظام الاقتصادي. ما لم فإن عملية اللامركزية سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى مركزية الفساد وسوء الإدارة.

وتعتبر دبي مثالا جيدا على الفوائد المحتملة لمثل هذه العملية. فبعض الأسباب الرئيسية لنجاحها تمثلت في استقلاليتها الاقتصادية، والقيادة الجريئة والشراكات القوية التي أنشأتها مع القطاع الخاص. فهل تستطيع اليمن إنشاء نظام يمكن مدينة عدن والمكلا والحديدة والمخا (وغيرها) من أن تصبح "دبي" أخرى في اليمن؟ إن اللامركزية الاقتصادية تعتبر الخطوة الأولى.

بمعنى آخر إن ألنقاش حول اللامركزية أو الفيدرالية يجب أن يكون ببساطة أكثر من مجرد رسم خطوط تحدد الكيانات الإدارية التي توازن الجغرافيا مع الهويات السياسية والقبلية. فتضمين الاقتصاد والبيئة في قلب الحوار الوطني سوف يوفر فرصة كبيرة لوضع اليمن على طريق التنمية المستدامة واشتراك جميع مواطنيها في الفوائد.

ومن خلال ما تم نقاشه في تقارير التنمية الإنسانية الدولية والعربية استناداً إلى تجارب العديد من الدول، فإن تحقيق معدل نمو اقتصادي عالي يجب أن ينظر إليه على أنه وسيلة لتحقيق هدف حقيقي أكثر وهو تحقيق مستوى أعلى من التنمية الإنسانية، وهذا الأمر يتطلب إعادة صياغة برامج واستراتيجيات النمو الاقتصادي في اليمن بما يضمن.

١. توسيع الفرص المدرة للدخل لشرائح المجتمع المختلفة، وهذا يحتاج إلى التركيز على أنماط النمو المولد لفرص العمل والاستثمار في المجالات كثيفة العمل، لضمان تخفيف الفقر من جانب والحد من البطالة من جانب آخر.
٢. ضمان المساواة في توزيع الموارد بين القطاعات العام والخاص .ويتحقق ذلك من خلال تهيئة البيئة المناسبة للاستثمارات الخاصة – الوطنية والأجنبية، وفي المقابل تخصيص نسب أعلى ومقبولة من الإنفاق العام في رأس المال البشري وتحديدا في قطاعات التعليم والصحة.
٣. توفير الفرص لمختلف شرائح المجتمع من الحصول على الأصول المنتجة– البنية التحتية والائتمان– وضمان مشاركة كل الأطراف في عملية اتخاذ القرار وخاصة المرأة ومؤسسات المجتمع المدني.
٤. تعزيز إمكانات المشروعات الصغيرة والقطاع غير الرسمي المنتج في مجال الحصول على تقنيات حديثة والتأهيل والتدريب بالإضافة إلى الائتمان المناسب لتطوير منتجاتها وزيادة إنتاجية العاملين فيها .

دور الإعلام في تحقيق متطلبات التنمية:

يمثل الإعلام جزء أساسي من عملية التنمية ومورد هام، لذلك لا بد لنا من فهم ومعرفة أهمية ومحورية وسائل الاتصال والإعلام في الأغراض التنموية ولن يأتي ذلك إلا إذا كان هناك وعي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في عملية التنمية حيث يتطور ليصبح جزء أساسياً من العملية التنموية من خلال قيامها بدورها الفعال في الحث على المشاركة الايجابية في تكوين الرأي والتعبير عنه، وذلك بالحرص على استمرار تدفق المعلومات الواضحة والصريحة والواعية أيضاً بالأهداف المطروحة من خلاله والمساعدة في اتخاذ القرارات بشكل علمي يستند على قاعدة معلومات واضحة وميسرة ومفهومة.

وكلما ازداد المجتمع تعقيداً بفضل التقدم العلمي، أصبح الإعلام أكثر أهمية وأشد ضرورة. ولا يرجى للمجتمع نفسه أي نصيب من الخير ما لم تتوافق عناصره وتتكيف جماهيره مع منظماته الأهلية والحكومية، وليس الإعلام إلا أحد الوسائل الهامة التي يتم بها هذا التفاهم والانسجام عن طريق المشاركة في الخبرة والمعرفة والاتجاه والعاطفة.

دور المعرفة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة:

المعرفة جزء جوهري من النظام الاقتصادي: وهنا يقدم الخبير الاقتصادي بجامعة ستانفورد الأمريكية (Paul Romer,1990) وآخرون، نظرية التطور الجديدة حيث حاول اكتشاف الأسباب التي تؤدي إلى النمو بعيد الأمد، التي تقدم مفهوماً قائماً على أن التكنولوجيا والمعرفة المبنية عليها هي جزء جوهري من النظام الاقتصادي، وان المعرفة باتت عامل الإنتاج الأهم في الاقتصاديات الرائدة، وتقوم نظرية Romer على الآتي:

١. المعرفة هي الشكل الرئيسي لرأس المال والنمو الاقتصادي يتأتى من التراكم المعرفي .
٢. ان التطورات التكنولوجية الجديدة تتسبب في المزيد من الابتكارات وهذا هو المفتاح الرئيس للنمو الاقتصادي .
٣. التكنولوجيا تؤدي إلى زيادة العائد على الاستثمار .
٤. الاستثمار يجعل للتكنولوجيا قيمة اكبر والعكس صحيح .
٥. أهمية الاستثمار في البحث والتطوير من اجل تحقيق الابتكارات التكنولوجية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو:

كيف يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تنتج مخرجات قادرة على الإيفاء بمتطلبات التنمية المستدامة؟

إن ذلك يتطلب ما يلي:

أولاً: إعادة صياغة أنظمة التعليم العالي صياغة جديدة تمكن من الوصول إلى هدفين:

- الاستيعاب الكامل لمتطلبات التنمية المستدامة في مناهجها التعليمية والتدريبية.
- ضمان استمرارية فعالية وقدرة مؤسسات التعليم العالي على التطور الذاتي والمواكبة للمستحدثات في سوق العمل والمتغيرات الاجتماعية والبيئية في المحيط المحلي والإقليمي والدولي من دون الحاجة إلى تدخل خارجي.

ثانياً: كيفية الوصول إلى ذلك؟

وذلك عبر العمل في محورين أساسيين:

المحور الأول:

إعادة صياغة الفلسفة التعليمية التي تكون المرجعية الأساسية لهذه المؤسسات على النحو التالي:

- أن يكون المتعلم هو محور العملية التعليمية وليس المعلم كما يحدث الآن وذلك للانتقال بالتعليم من عملية التلقين إلى عملية التفكير ومن نقل المعرفة إلى القدرة على الحصول على المعرفة.
- أن تكون المناهج التعليمية مستوعبة لمتطلبات التنمية المستدامة وبدرجة عالية من المرونة تمكن من الاستجابة الفورية للمتغيرات.
- أن يشتمل النظام التعليمي على آلية تضمن فاعلية المؤسسة واستمرارية مواكبتها وحداثتها
- أن تقوم مؤسسات التعليم العالي إلى جانب دورها في تخريج مخرجات ملائمة وعلى درجة علمية من التدريب والتأهيل وأن تقوم بدور مماثل في إعادة التدريب والتأهيل لهذه المخرجات متى ما دعت الحاجة لذلك عبر إنشاء أقسام للتعليم المستمر.

المحور الثاني:

إعادة صياغة المناهج التعليمية بحيث تتضمن مفاهيم ومتطلبات التنمية المستدامة وتشتمل على الآتي:

المعرفة Knowledge

على أن لا تقتصر المعرفة على توصيل المعلومة للمتعلم على أن يقوم المتعلم بحفظها (استظهارها)، بل يجب أن نعلم الطلاب كيف يحصلون على المعلومة ومن أين وكيف يحللونها وكيف يستخدمون نتائج التحليل (القدرة على التعلم الذاتي).

المهارات Skills

- القدرة على التحليل والتفكير الإبداعي والنقدي.
- القدرة على الربط بين المواضيع والقضايا في إطار نظامي متكامل.
- القدرة على الاتصال مع الآخرين بفاعلية وشفافية.
- القدرة على العمل الجماعي والتعاوني وروح الفريق.
- القدرة على التعلم الذاتي لضمان المواكبة المعرفية والتقنية بعد التخرج.

المنظور Perspectives

القدرة على استيعاب القضايا الكونية إلى جانب النظر إلى القضايا المحلية بمنظور كوني والقدرة على الربط بين الماضي والحاضر والمستقبل والقدرة على الاستقراء والاستنتاج.

- القيم والاتجاهات Values & Attitudes
- السلوكيات Behaviors

بذلك يمكننا إنتاج مخرجات تعليمية قادرة على الإيفاء بمتطلبات التنمية المستدامة.

وهنا يأتي دور مؤسسات التعليم المستمر والتدريب بمؤسسات التعليم العالي والتي يجب أن تتولى الدور الأكبر من إعادة تدريب هؤلاء وفق برامج مبدعة تدمج من خلالها مفاهيم التنمية المستدامة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

خلص الباحث إلى عدد من النتائج يمكن تصنيفها إلى خمسة أجزاء رئيسة كما يلي:

الجزء الأول: التنمية البشرية والنمو الاقتصادي

١. من أولويات التنمية الاهتمام بالتعليم والصحة، باعتبارهما روافد أساسية للتنمية البشرية المستدامة وبناء الإنسان.
٢. أمن الإنسان والتنمية البشرية مترابطان كل الترابط، ويرفد أحدهما الآخر.
٣. يشكل إنماء الوعي الاجتماعي بشتى أبعاده الميكانيزم الأساسي لعمليات التنمية المتواصلة لما له من قدرة على تهيئة وتكييف البيئة الاجتماعية بحيث تصبح مرنة بالقدر الكافي لاتخاذ اتجاهات معينة تجاه موضوعات محددة.
٤. دليل التنمية البشرية هو دليل مركب يقيس متوسط الانجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق.
٥. التنمية البشرية تنطلق من اعتبار التنمية تنطوي على ما هو أكثر بكثير من مجرد ارتفاع مستوى الدخل الوطني أو انخفاضه، إن من شأن التنمية البشرية أن توجِدَ بيئةً يستطيع فيها الناس أن يستثمروا كاملَ طاقاتهم وقدراتهم بحيث يعيشون حياةً منتجةً وخلاقّة تتلاءم مع حاجاتهم ومصالحهم .إنها تعني الإدراك الحاسم بأن الناس هم ثروة الأمم الحقيقية وأن الاستثمار في تنميتهم البشرية هو السبيل الأكثر ضمانًا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمستقر.
٦. إن حدوث النمو الاقتصادي (أي الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي) ليس قرينة كاملة ولا كافية على حدوث تنمية بهذا المعنى الواسع.
٧. يمثل الإعلام جزء أساسي من عملية التنمية ومورد هام، لذلك لا بد لنا من فهم ومعرفة أهمية ومحورية وسائل الاتصال والإعلام في الأغراض التنموية.
٨. التكنولوجيا والمعرفة المبنية عليها هي جزء جوهري من النظام الاقتصادي، وان المعرفة باتت عامل الإنتاج الأهم في الاقتصاديات الرائدة، فالمعرفة هي الشكل الرئيسي لرأس المال والنمو الاقتصادي يتأتى من التراكم المعرفي .

الجزء الثاني: التنمية البشرية في الدول العربية واليمن

١. مازالت تعاني الدول العربية من نقص في مجال التنافسية الكامنة مقارنة بالتنافسية الجارية، وترتفع الفجوة في الدول العربية تدريجياً لتصل أقصاها في موريتانيا، وباستثناء البحرين والإمارات وقطر والأردن، فإن حجم الفجوة يزيد عن ٥٠٪ في كل الدول العربية.

٢. قيمة مؤشر التنمية البشرية للدول العربية للفترة ١٩٨٠–٢٠١١م، كان متزايد في جميع الدول العربية ولم يتناقص في أي منها، أي أن جميع الدول العربية حققت نتائج إيجابية على مستوى التنمية البشرية بينما لم يحقق الكثير من الدول العربية نفس النتائج على مستوى معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

٣. تضمّ البلدان العربية التي تسجل نسبة 30 في المائة أو أكثر بمعيار دليل الفقر البشري ثلاثة بلدان من فئة الدخل المنخفض، وواحدًا من فئة الدخل المتوسط المنخفض :السودان (34 ٪)، اليمن (36.6 ٪)، موريتانيا (35.9 ٪)، المغرب (31.8٪) وفي كل هذه البلدان تقريبًا تسجّل درجة كبيرة من فقدان الأمن في مكوِّن التعليم ممثَّلاً بمعدل الأمّيّة بين البالغين(بقيمة تتجاوز 30 ٪.) وإضافةً إلى ذلك، يؤدّي انعدام الأمن الناجم عن الافتقار إلى المياه النظيفة وتغذية الأطفال دورًا مؤثراً في السودان وموريتانيا واليمن.

٤. أدى الهبوط في معدلات الفقر المدقع إلى انخفاض الأمن بمرور الوقت الناجم عن الفقر البشري، ففي الفترة ما بين العامين 1996و 1998 ، وفي العام 2005، انخفضت نتيجة " دليل الفقر البشري " في كل البلدان العربية بنسبة الثلث تقريبًا، وتدنّت قيمته من 33 ٪ إلى 22.2 ٪.

٥. يُعزى أداء البلدان العربية الضعيف نسبيًّا على " دليل التنمية البشرية " مقارنةً ببلدان أخرى في وضع مماثل إلى معدلات الأمّيّة المرتفعة بين البالغين فيها، و إلى حد ما، إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية فيها بين الأطفال ممن هم دون الخامسة من العمر.

٦. احتلت اليمن المرتبة 154 في قيمة مؤشر دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١١م، من بين 187 بلداً، حيث تحتل اليمن مرتبة متدنية في دليل الفوارق بين الجنسين من بين 147 بلداً، حيث لم تتجاوز نسبة النساء اللواتي أنهين مرحلة التعليم الثانوي 7,6٪ مقابل 24,4٪ من الرجال، ولا تشغل النساء سوى 0,7٪ من مقاعد المجالس التشريعية، ولا تشكل سوى 20٪ من مجموع القوى العاملة بأجر، مقابل 74٪ من الرجال.

الجزء الثالث: النمو الاقتصادي في الدول العربية واليمن

١. يعاني نمو الاقتصاد العربي من التقلب بدرجة عالية وهو دليلاً واضحًا على ضعف هذا الاقتصاد. وكان النمو الاقتصادي في مختلف البلدان العربية يتسم بالركود شبه الكامل على مدى عقدين ونصف العقد بعد العام 1980، ووفقًا لبيانات البنك الدولي، فإن نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلّي الإجمالي في البلدان العربية لم يتجاوز 6.4 ٪ طوال أربعة وعشرين عامًا بين العامين 1980 و 2004 (أي أقل من 0.5 ٪ سنويًّا.)

٢. في كل البلدان العربية تتجلّى الهشاشة البنيوية الناجمة عن النمو المرتكز على النفط في الانخفاض الظاهر في نصيب القطاعات الإنتاجية غير النفطية (الزراعة والتصنيع) في الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء فئة الدخل المرتفع.

٣. ارتفاع معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعكس إلى حد كبير العجز في معدل النمو.

٤. سجَّل النشاط الاقتصادي في اليمن انكماشا نسبته 11٪ في عام ٢٠١١، ويُقدَّر أن مُعدَّل البطالة تضاعف من مستواه الذي بلغ 14,6٪ في عام ٢٠١٠. بل إن مُعدَّل البطالة في صفوف الشباب أكبر كثيرا، ويُقدَّر أنه بلغ 60٪.

٥. ارتفاع نسبة البطالة في أوساط الجامعيين في اليمن حيث تصل إلى نحو 54٪، وتدني الإقبال على الكليات التطبيقية، حيث يقدر معدل الالتحاق بهذه الكليات بنحو 33,4٪ وهي من أدنى النسب في الوطن العربي، فيما تستحوذ الكليات النظرية والإنسانية على 66,6٪.

الجزء الرابع: التنمية البشرية والوضع الاقتصادي في محافظة تعز

١. احتلت محافظة تعز المرتبة الأولى بين المحافظات اليمنية في عدد السكان ويعود ذلك إلى معدلات النمو السكاني المرتفعة، و معدلات نمو الإناث يفوق معدلات نمو الذكور وخاصة في الفترة بين عام ٢٠٠٦– ٢٠٠٩ وفي عام ٢٠١١م.

٢. أرتفع إجمالي القوى البشرية في محافظة تعز بمعدل نمو بلغ (13,4٪) خلال 7 سنوات بين عامي ١٩٩٩م و ٢٠٠٥م، كما أرتفع معدل البطالة من 13,3٪، إلى 19,3٪، وتغير هيكل البطالة بين الإناث والذكور في محافظة تعز، فبينما كانت البطالة في الذكور أعلى من الإناث في عام ١٩٩٩م بفارق لا يتعدى 5٪ لصالح الذكور، إلا أنه في عام ٢٠٠٥م أصبحت البطالة بين الإناث أعلى من البطالة بين الذكور بأكثر من الضعفين وبفارق يزيد عن 25٪ لصالح الإناث.

٣. يستوعب القطاع الخاص بالمتوسط نسبة حوالي (62٪) من إجمالي القوى العاملة (في القطاع العام والمختلط والخاص) في محافظة تعز، يشكل الذكور في المتوسط حوالي (91٪) من إجمالي القوى العاملة (في القطاع العام والمختلط والخاص) مقابل نسبة (9٪) للإناث في محافظة تعز.

٤. نسبة عالية من السكان في محافظة تعز تقدر بالمتوسط حوالي (87,8٪ من السكان) لا يحصلون على المياه النظيفة في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١م.

٥. بلغت نسبة الأمية بين السكان في محافظة تعز عام ٢٠٠٥–٢٠٠٦م حوالي (30,1٪) ، حيث بلغ عدد السكان الذين لا يقرؤون ولا يكتبون من الفئة العمرية 5 سنوات وأكثر حوالي (730,458) نسمة، كان عدد الذكور حوالي (186,748)، والإناث حوالي (543,710).

٦. ارتفاع نسبة التسرب في التعليم العالي الفني والجامعي في محافظة تعز الذي يتراوح بين نسبة 70– 75٪ تقريباً من إجمالي الملتحقين بالتعليم الثانوي خلال الفترة من عام ٢٠٠٤– ٢٠١٠م، وهذه النسبة تزيد كثيرا إذا ما قارناها بعدد الملتحقين في التعليم الأساسي.

٧. ارتفاع متوسط نسبة الإعالة للصغار في محافظة تعز حوالي (86٪)، مقابل متوسط نسبة الإعالة للكبار حوالي (0,074٪) وفقاً للنتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م.

٨. انخفاض عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي في جامعة تعز بنسبة (12٪) في عام ٢٠١١م وزيادة عدد الخريجون بنسبة (57٪) تقريباً مقارنة بعام ٢٠١٠م.

٩. ارتفع عدد الطلاب الملتحقون بالكليات التطبيقية في جامعة تعز عام ٢٠١١م، بمعدل زيادة (3٪) عن عام ٢٠١٠م، في حين انخفاض عدد الطلاب الملتحقون بالكليات النظرية في عام ٢٠١١م، بمعدل بلغ (15٪) مقارنة بالعام السابق.

١٠. احتلت محافظة تعز المرتبة السابعة بين 18 محافظة يمنية عام ٢٠٠٠م، في مؤشر العمر المتوقع عند الولادة للسكان حيث بلغ المتوسط في محافظة تعز حوالي 64.2 سنة، وانخفض ترتيبها إلى المرتبة 10 في هذا المؤشر بين 20

محافظة يمنية عام ٢٠٠٣م الذي بلغ حوالي 63 سنة. ويشير ذلك إلى تدهور الأوضاع الصحية في المحافظة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠– ٢٠٠٣م.

١١. احتلت محافظة تعز المرتبة السادسة في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالريال لعام ٢٠٠٠م، بين 20 محافظة يمنية، وتراجع ترتيبها إلى التاسعة في عام ٢٠٠٣م.

١٢. احتلت محافظة تعز المرتبة الثانية عشر في مؤشر عدد المساكن المزودة بالكهرباء بين 18 محافظة يمنية في عام ٢٠٠٠م، وفي المرتبة الحادي عشر في عام ٢٠٠٣م.

الجزء الخامس: معوقات التنمية في اليمن

١. عدم الاستقرار السياسي حيث جاءت اليمن في المرتبة الأخيرة في هذا المؤشر، حيث يلاحظ تراجع الاستقرار السياسي في الدول العربية بشكل عام، ففي عام ٢٠٠٩ زادت عدد الدول التي عانت من استقرار سياسي متدني ومتدني جدا ليصبح 14 دولة منها اليمن ، وقد زاد عدم الاستقرار السياسي في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ في معظم الدول العربية بشكل عام.

٢. ورثت اليمن مؤسسات ضعيفة بشكل عام تهتم بتقديم الخدمات الاجتماعية وحفظ الأمن وجمع الإيرادات لكنها لم تكن قادرة على إدارة عملية التنمية بل كانت عائقاً في كثير من الأحيان أمامها.

٣. بسبب طريقة هيكلة اقتصاد اليمن، يرى اليمنيون أن جميع الأنشطة التجارية تقريبا فاسدة بطريقة ما ، وقد حصل اليمن عام 2010 على المرتبة 148 من أصل 178 دولة في مؤشر مدركات الفساد للمنظمة الدولية للشفافية.

٤. ضعف هيكل الاقتصاد اليمني لعدة أسباب أهمها:

- أن نمط الإنتاج السائد يتسم "بنمط اقتصاد الريع"، حيث يشكل استخراج النفط وتكريره وتصديره المصدر الرئيسي لتحريك النشاط الاقتصادي في عدد من القطاعات،
- إن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي يتركز في القطاعات التقليدية من الأنشطة الأولية.
- معظم إن لم يكن كل النشاط الصناعي مخصص لإنتاج السلع الاستهلاكية التي تعتمد إلى حد كبير على رخص إنتاج من شركات أجنبية وهذا يعني قلة الحاجة إلى المعرفة التقنية في معظم كل هذه الأنشطة، ولا تمثل المعرفة مدخلاً أساسياً في النشاط الاقتصادي التقليدي أو الحديث .
- المؤسسات والشركات الإنتاجية الخاصة يغلب عليها النمط العائلي أو الفردي مما يعني ندرة الشركات المتوسطة والكبيرة، وانعدام الحاجة إلى التراكم المصرفي لتحريك النشاط الإنتاجي فيها.
- سوء توزيع الدخل بين شرائح المجتمع، وتركز الدخل في شرائح محدودة في المجتمع والذي يعني وفقاً لأدبيات التنمية صعوبة تحقيق نمو اقتصادي مرتفع في ظل انتشار معدلات الفقر والبطالة،.

٥. تباطؤ معدلات النمو في أهم القطاعات غير النفطية اليمنية مثل الزراعة وصناعة تكرير النفط وقطاع التجارة.

٦. ارتفاع معدلات الدعم للوقود والطاقة في اليمن، ومثل هذا الدعم يمثل تشوهات كبيرة في بلد غنية بمواردها البشرية: فهي تعوق النمو عن طريق استغلال الموارد بشكل غير فعال في الوقت الذي تحد فيه من استجابة العمالة للنمو.

٧. يشكل القطاع العام المصدر الرئيسي للتوظيف، مع استحواذ القطاع الخاص الرسمي على نسبة ضئيلة لا تتجاوز 10 في المائة من التوظيف في المتوسط. ويؤدي هذا إلى انتزاع الموارد من أكثر الاستخدامات الإنتاجية، مما يعوق النمو وخلق الوظائف.

٨. الشركات الخاصة الناشئة والنامية سريعا والمؤسسات الكبرى هي في العادة المنتج الأكبر للوظائف في الاقتصاد لكن نمو هذه الشركات يعوقه ضعف مناخ الأعمال المقترن بالحوافز المقدمة للباحثين عن العمل بحيث يفضلون القطاع العام.
٩. مرونة التوظيف في قطاع الصناعات التحويلية أعلى كثيرا مما هي عليه في قطاع استخراج الموارد.
١٠. عدم اعتماد أسعار صرف تنافسية وعدم الانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي مما يعوق المزيد من التصنيع في البلد.
١١. ضعف الحكومة وغياب استخدام الكفاءات (لا يهم ما تفعله بل من تعرفه) من القيود الرئيسية أمام خلق الوظائف وتحسين التعليم ومساعدة الناس ممن يملكون المهارات الصحيحة في العثور على الوظائف الصحيحة.
١٢. تجاهل الوضع الاقتصادي لليمن في ظل توجه الدافع السياسي الواضح نحو اللامركزية أو الفيدرالية.

التوصيات:

خلص الباحث إلى عدة توصيات أهمها ما يلي:

١. إزالة التشوهات في أسعار المدخلات: أهمها الطاقة المتمثلة بالوقود والكهرباء لدفع الاستثمار إلى التخصص في قطاعات وعمليات إنتاجية ذات كثافة نسبية في استخدام الموارد البشرية الأقل سعرا والكثيفة بشكل عالي في اليمن.
٢. تحفيز القطاع الخاص: لحل مشكلة البطالة ينبغي أن تكون معدلات النمو الاقتصادية أعلى كثيرا أو أن تزيد استجابة التوظيف للنمو عن المتوسط. ويرتبط تحقيق النمو وخلق الوظائف بتوجيه الثروة الهائلة من الموارد البشرية إلى الاستخدامات الإنتاجية. وتحفيز التوظيف في القطاع الخاص الكثيف العمالة يشكل عنصرا جوهريا، في مقابل الحوافز الحالية التي تشجع الاستخدام المفرط للوقود والتوظيف في القطاع العام.
٣. المزيد من التصنيع: تسريع وتيرة النمو يصاحبه طفرات في الصناعات التحويلية. بمعنى آخر، تعمل الصناعات التحويلية على خلق الوظائف وزيادة النمو. وعليه فإن نمو وتنمية قطاع الصناعات التحويلية تتطلب اعتماد سعر صرف تنافسي والانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي.
٤. خلق وظائف جيدة في القطاع الخاص تتمتع بحماية اجتماعية وعلى ذلك، تشمل الأفكار ما يلي:

- إعادة التدريب سريعا لخريجي الجامعات على مهارات ذات صلة بمتطلبات السوق مثل العمل الحر وزيادة إمكانية الحصول على تمويل لأصحاب العمل الحر.
- خلق فرص عمل قصيرة الأجل عن طريق تمويل منظمات المجتمع المدني أو المقاولين من القطاع الخاص على إصلاح البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية (مثلا، رعاية الطفل).
- إلغاء الدعم للطاقة والذي يدعم ضمنا الاستثمارات الرأسمالية في تقنيات توفر العمالة، وتجعل من شراء ماكينات أخرى وتشغيلها أرخص من تعيين عمال جدد.
- استخدام جزء من الدخل المدخر في تحسين الحماية الاجتماعية للفقراء وإعادة توجيه الدعم نحو العمال (مثلا، دفع اشتراكات التأمينات الاجتماعية للمعينين لأول مرة).

٥. الاستقلال الاقتصادي، جنبا إلى جنب مع الاستقلال السياسي، لمختلف المناطق في البلاد يمكن أن يكون مصدرا هاما للنمو، وهذا سيمكن مختلف المحافظات والمدن اليمنية من التنافس على جذب استثمارات القطاع الخاص بمن فيهم المستثمرين اليمنيين والأجانب.

٦. وضع تدابير للمساءلة من أجل ضمان اتخاذ قرارات اقتصادية منفتحة وشفافة، على المستويين المركزي والمحلي وضمان الضوابط والتوازنات بين مختلف الجهات الحكومية يعتبران أمران حاسمان وحيويان بالنسبة للامركزية في النظام السياسي واللامركزية في النظام الاقتصادي. ما لم فإن عملية اللامركزية سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى مركزية الفساد وسوء الإدارة.

٧. النقاش حول اللامركزية أو الفيدرالية يجب أن يكون أكثر من مجرد رسم خطوط تحدد الكيانات الإدارية التي توازن الجغرافيا مع الهويات السياسية والقبلية. فتضمين الاقتصاد والبيئة في قلب الحوار الوطني سوف يوفر فرصة كبيرة لوضع اليمن على طريق التنمية المستدامة واشتراك جميع مواطنيها في الفوائد.

٨. تهيئة البيئة المناسبة للاستثمارات الخاصة – الوطنية والأجنبية، وفي المقابل تخصيص نسب أعلى ومقبولة من الإنفاق العام في رأس المال البشري وتحديدا في قطاعات التعليم والصحة.

٩. توفير الفرص لمختلف شرائح المجتمع من الحصول على الأصول المنتجة– البنية التحتية والائتمان– وضمان مشاركة كل الأطراف في عملية اتخاذ القرار وخاصة المرأة ومؤسسات المجتمع المدني.

١٠. تعزيز إمكانات المشروعات الصغيرة والقطاع غير الرسمي المنتج في مجال الحصول على تقنيات حديثة والتأهيل والتدريب بالإضافة إلى الائتمان المناسب لتطوير منتجاتها وزيادة إنتاجية العاملين فيها .

١١. الوعي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في عملية التنمية حيث يتطور ليصبح جزء أساسياً من العملية التنموية من خلال قيامها بدورها الفعال في الحث على المشاركة الايجابية في تكوين الرأي والتعبير عنه، وذلك بالحرص على استمرار تدفق المعلومات الواضحة والصريحة والواعية أيضاً بالأهداف المطروحة من خلاله والمساعدة في اتخاذ القرارات بشكل علمي يستند على قاعدة معلومات واضحة وميسرة ومفهومة.

١٢. الاستثمار في البحث والتطوير من اجل تحقيق الابتكارات التكنولوجية، لأن التطورات التكنولوجية الجديدة تتسبب في المزيد من الابتكارات وهذا هو المفتاح الرئيس للنمو الاقتصادي، والتكنولوجيا تؤدي إلى زيادة العائد على الاستثمار، والاستثمار يجعل للتكنولوجيا قيمة اكبر والعكس صحيح.

١٣. تحسين مخرجات مؤسسات التعليم العالي بحيث تكون قادرة على الإيفاء بمتطلبات التنمية المستدامة وذلك يتطلب ما يلي:

أولاً: إعادة صياغة أنظمة التعليم العالي صياغة جديدة تمكن من الوصول إلى هدفين:

- الاستيعاب الكامل لمتطلبات التنمية المستدامة في مناهجها التعليمية والتدريبية.
- ضمان استمرارية فعالية وقدرة مؤسسات التعليم العالي على التطور الذاتي والمواكبة للمستحدثات في سوق العمل والمتغيرات الاجتماعية والبيئية في المحيط المحلي والإقليمي والدولي من دون الحاجة إلى تدخل خارجي.

ثانياً: لتحقيق الأهداف السابقة يتطلب العمل في محورين أساسيين هما:

المحور الأول: إعادة صياغة الفلسفة التعليمية التي تكون المرجعية الأساسية لهذه المؤسسات.

المحور الثاني: إعادة صياغة المناهج التعليمية بحيث تتضمن مفاهيم ومتطلبات التنمية المستدامة.

المراجع

١. العيسوي، إبراهيم، (٢٠٠١)،" التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها– "، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٢. محمود، منال طلعت، (٢٠٠١)، " مدخل إلى علم الاتصال"، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

٣. الصلوي، انتصار محسن محمد، (٢٠٠٦)، " آليات تنمية الموارد البشرية في اليمن دراسة سوسولوجية لواقع مؤسسات التعليم التقني والمهني ـ تعز نموذجاً "، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بن عبد الله، المغرب.

٤. بيتر سلزبري، (٢٠١١)، "اقتصاد اليمن: النفط والواردات والنخب"، ورقة بحثية لبرنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٠٢/٢٠١١، مؤسسة تشاتام هاوس الخيرية، لندن، أكتوبر، الموقع الالكتروني: www.chathamhouse.org

٥. حسين الطلافحة، (٢٠١٢)، " التخطيط والتنمية في الدول العربية"، مجلة جسر التنمية، العدد(١١٣)، السنة الحادية عشر، مايو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

٦. حميد صغير سعد الريمي، (٢٠١٠)،" رؤية لبرنامج عملي لتأهيل الكادر البشري تلبية لمتطلبات التنمية في المنطقة"، مجلة الثوابت، العدد (٦٢)، أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٠م.

٧. الصميدعي، محمد جاسم و العسكري، أحمد شاكر ،(٢٠٠٥)، " انعكاسات اقتصاد المعرفة على الأنشطة التسويقية"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، للفترة من ٢٥–٢٧ نيسان ٢٠٠٥، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

٨. العباسي، مطهر عبد العزيز ،(٢٠٠٤)، النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في الوطن العربي والدروس المستفادة للاقتصاد اليمني، عدن، يوليو. http://www.hrdiscussion.com/hr14768.html

٩. مصطفى، عدنان ياسين،(٢٠١٢)،" الأمن الإنساني... والتنمية البشرية"، وقائع طاولة المائدة المستديرة .. توجهات التنمية البشرية في العراق، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد.-http://almadapaper.net/sub/11-808/p19.htm

خامساً:– مقالات

١٠. الأمين، عبد الرحيم محمد، مؤسسة الفكر العربي، http://www.arabthought.org/content/

١١. الأفندي، محمد أحمد، (٢٠١١)، " ثورة التغيير السلمية وبناء اليمن الجديد" ، التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠١١، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.

١٢. البنك الدولي، (٢٠١٢)، "التنمية هي الأساس لاستمرار الإصلاح في اليمن"، ٢٠١٢/٣/٢٧، على الرابط التالي: http://www.albankaldawli.org/ar/news/2012/03/27/development-key-to-sustaining-reform-process-in-yemen

١٣. البنك الدولي، (٢٠١٢)" مواجهة الحقائق الصعبة في اليمن"، ٢٠١٢/٩/٢٦م، على الرابط التالي: http://www.albankaldawli.org/ar/news/2012/09/26/yemen-talking-points

١٤. فروينـد، كارولين، (2012)، مقالة بعنوان: " لماذا البطالة؟ نمط النمو" البنك الدولي، http://menablog.albankaldawli.org/node/1177 .2012-09-14

١٥. الحوار الوطني في اليمن يجب أن لا يقتصر على السياسة فحسب"، البنك الدولي، 2012-10-03، http://menablog.albankaldawli.org/national-dialogue-yemen-should-be-about-more-politics-arabic

١٦. يورغينسين، ستين، (٢٠١٢م)، " ما أروعه من حديث عبر النت وهذا ما سأبلغه لوزراء ماليتكم"، البنك الدولي، 2012-09-20، http://menablog.albankaldawli.org/what-great-e-converstion-what-im-telling-your-finance-ministers-arabic#comment-1324

١٧. الجهاز المركزي للإحصاء، (٢٠٠٤)،التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م.

١٨. الجهاز المركزي للإحصاء، (٢٠٠٦) مسح ميزانية الأسرة متعددة الأغراض، المجموعة الأولى– خصائص الأفراد والأسر–، http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=363

١٩. الجهاز المركزي للإحصاء، (٢٠١٠)، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٠م، أكتوبر ، صنعاء.

٢٠. الجهاز المركزي للإحصاء، (٢٠٠٩)، " تقرير اليمن في أرقام ٢٠٠٩م"، الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية للفترة (٢٠٠٥–٢٠٢٥)

٢١. الجهاز المركزي للإحصاء، (٢٠٠٦)، مكتب تعز، النشرة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٥م، مايو ٢٠٠٦م.

٢٢. الجهاز المركزي للإحصاء، (٢٠٠٣)، كتاب الإحصاء السنوي لعام٢٠٠٢م، أغسطس ٢٠٠٣م، صنعاء.

٢٣. الجهاز المركزي للإحصاء، (٢٠٠٦)، نتائج المسح الاقتصادي لميزانية الأسرة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م.

٢٤. المجلس العربي للطفولة والتنمية، (٢٠٠٤)، وحدة إعلام الطفولة، ملخص إعلامي لتقرير أوضاع الطفولة المبكرة في الوطن العربي، بوابة الطفولة العربية بدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية(أجفند). http://www.arabccd.org/page/206

٢٥. المعهد العربي للتخطيط،(٢٠١٢)، " تقرير التنافسية العربية لعام ٢٠١٢، الإصدار الرابع، الكويت.

٢٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (١٩٩٠)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠.

٢٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (١٩٩٧)، " إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة "، وثيقة للسياسات العامة، يناير، ص٧.

٢٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩)، المكتب الإقليمي للدول العربية، " تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩– تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية–"، بيروت، لبنان.

٢٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠١١)، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١.

٣٠. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (٢٠١٢)، مكتب تعز، " التقرير التقييمي عن مستوى أداء الجهات الحكومية وغير الحكومية للعام ٢٠١١م"،مارس ٢٠١٢م.

٣١. وزارة الصحة العامة والسكان،(٢٠١١)،التقرير الإحصائي الصحي السنوي للعام ٢٠١١م.